الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة ٢
الخميس، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين ستقفل الساعة ١٦/٠٠ عصر اليوم.

السيد اوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن اليابان، بوصفها بلدا دأب على تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال مشاركته النشيطة في المحادثات المتعددة الأطراف، ما فتئت تراقب بانشغال بالغ التدهور الأخير في عملية السلام. ونحن اليابانيين نشعر بقلق خطير لأن استمرار حلقة الريبة والعنف المفرغة الحالية يعني وجود خطر حقيقي بأن عملية السلام، التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١ واستمرت بقوة ووعد استمدتهما من شعور مشترك بالثقة المتبادلة والتعاون فيما بين الأطراف المعنية، يمكن أن يقضي عليها. وللأسف، توجد أمثلة عديدة من هذا النوع في تاريخ المنطقة. ومن الضروري تماما أن يتحلى الطرفان المعنيان بالشجاعة لاتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات التي قطعاها على نفسيهما في مدريد، وفي اوسلو وفيما بعد ذلك.

منذ أن علمنا بقرار حكومة إسرائيل ببناء مساكن في منطقة هار حوما أو جبل أبو غنيم، في القدس الشرقية، أعربت حكومة اليابان عن أسفها العميق لحكومة إسرائيل في عدة مناسبات، بما فيها مناسبة اجتماع رئيس الوزراء هشيموتو ووزير الخارجية ايكيدا بوزير الخارجية الإسرائيلي ليفي في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧. إن هذا العمل، في رأي حكومتي، ستكون له آثار خطيرة وسلبية على عملية السلام. بيد أن حكومة إسرائيل واصلت أعمال البناء. ولئن كنا نشجب حلقة العنف المأساوية المتصاعدة التي نشهدها الآن، بدءا بالهجوم الإرهابي بالقنابل الذي شنه متطرفون فلسطينيون، فإن حكومتي على قناعة بأن مصدر هذه الحلقة المتصاعدة هو شعور الإحباط والعجز الذي يسود المنطقة الآن في مواجهة المأزق الذي وقعت فيه عملية السلام منذ الوفاة المفجعة لرئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

قبل وقت قريب جدا، وفي ٨ نيسان/أبريل بالتحديد، قُتل ثلاثة فلسطينيين وجُرح أكثر من مائة، نتيجة لصدامات في مدينة الخليل. وإننا ندين جميع أعمال العنف ونحث جميع المعنيين بالامتناع عن ارتكابها. إن هذه الأعمال تُعرض لخطر بالغ النزر اليسير من الثقة التي بناها الطرفان بعناية كبيرة. ومن الأهمية بمكان أن نستعيد ونخلق من جديد مناخا من الثقة والاطمئنان بالامتناع عن هذه الأعمال، التي يمكن أن تعرض عملية السلام لخطر كبير.

إن الحالة الراهنة محفوفة بالخطر في رأي وفدي بدرجة مقلقة إلى حد أن الأطراف المعنية مباشرة لا يمكنها التهاون بشأن مستقبل المنطقة ويجب عليها أن تمارس أقصى قدر من الحذر وضبط النفس للحيلولة دون إحباط آفاق المستقبل. واليابان، باعتبارها أحد أنشط المشاركين في المحادثات المتعددة الأطراف، تحث الطرفين بقوة على بذل كل جهد في السعي من أجل التغلب على المصاعب التي تعترض طريق المفاوضات. ومن أجل إنقاذ عملية السلام، يجب أن تلقي الأطراف نظرة واقعية على المستقبل الطويل الأجل للمنطقة من منظور مصالحها هي الكامنة في ضمان مناخ مستقر لسلم ورخاء دائمين في المنطقة.

وكخطوة أولى، ومن أجل منع زيادة تفاقم الحالة على الطبيعة وإمكانية توقف عملية السلام في الشرق الأوسط، تحث حكومة اليابان رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو والرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية على استئناف عملية التعاون على أساس استعادة الثقة المتبادلة. وما لم تكن هناك درجة من الثقة بين الطرفين المعنيين، لن يحظى أي اقتراح توفيقي، مهما كان متوازنا ومعقولا، بالقبول من الطرفين كليهما.

وانطلاقا بالتحديد من هذا الشعور بالقلق إزاء الحالة المحفوفة بالمخاطر أن حكومتي قررت مؤخرا إرسال مبعوث خاص إلى المنطقة في مسعى منها لإقناع زعماء الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بأن يدركوا جسامة مسؤوليتهم وينخرطوا من جديد في عملية تعاونية من أجل السلم. وقد نقل نائب وزير الشؤون الخارجية في اليابان رسالة خاصة من رئيس الوزراء هشيموتو وحض على بذل كل جهد لإنقاذ عملية السلام.

وترى اليابان أن بوسعها أن تُسهم في الإبقاء على عملية السلام الهشة بطريقة محددة هي تقديم المساعدات العاجلة للفلسطينيين حتى يتم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. ويحدونا نحن اليابانيين أمل صادق في أن يُسهم هذا في منع بيئة من اليأس مساعدة على

انتشار الإرهاب، وفي تمكين السلطة الفلسطينية من الانخراط في عملية السلام بثقة.

وبناء على هذا الاعتبار، قررت حكومة اليابان يوم ٢١ آذار/مارس أن تقدم مساعدة بشكل هبة عاجلة يبلغ إجمالي قيمتها ١١ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين الذين يواجهون صعوبات اقتصادية تتزايد سوءا نتيجة فرض الحكومة الإسرائيلية إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بغرض تمويل مشاريع لإيجاد وظائف في الخليل وبيت لحم وغزة. وليس هذه الهبة سوى المثال الأخير على تقديم المساعدة اليابانية إلى الفلسطينيين التي بلغت ٢٩٠ مليون دولار منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وتتفق حكومتي تمام الاتفاق مع أعضاء عديدين آخرين في شجب أنشطة البناء الأخيرة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في القدس الشرقية، وأكدت مرارا على هذه النقطة. ويحدوني أمل صادق في أن يُصغي رئيس الوزراء نتنياهو إلى صوت المجتمع الدولي.

غير أن الرأي المدروس لوفدي هو أن اتخاذ قرار للجمعية العامة يتضمن تدابير جماعية ليس بالضرورة أفضل طريقة لتعزيز عملية السلام. ومن شأن قرار للجمعية العامة لا يحظى بأوسع تأييد ممكن من المجتمع الدولي أن يقصر في تحقيق الغرض المنشود المتمثل في تعزيز عملية السلام. ويجب أن يُفكر المرء تفكيرا متأنيا في حقيقة الحالة الراهنة، ويفكر في أقصى ما يمكن أن تحققه الجمعية العامة من أمور معقولة على نحو بنّاء في هذه المرحلة.

وإذا كان هناك شيء تستطيع الجمعية العامة أن تفعله من أجل الإسهام في إنقاذ عملية السلام من الحالة المتدهورة التي تمر بها فهو أن تبعث برسالة شديدة اللهجة يوجهها المجتمع الدولي بالإجماع إلى الأطراف المعنية مفادها أنه ينبغي للأطراف ألا تدخر جهدا في السعي بحسن نية إلى إعادة تنشيط عملية السلام، وينبغي للمجتمع الدولي من جهته، أن يكون على استعداد لدعم هذه الجهود والتعاون معها. وحكومة اليابان على استعداد تام للتحرك في ذلك الاتجاه.

السيد أبو نعمة (الأردن): السيد الرئيس، يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بناء على طلب المجموعة العربية. وما هذه الاستجابة إلا دليل على تقدير هذه الجمعية لخطورة المأزق الذي تواجهه عملية السلام، وعلى حرصها وحرص المجتمع الدولي بأسره على ممارسة مسؤولياته تجاه هذه القضية. وكان مجلس الأمن قد انعقد لمناقشة هذه القضية مرتين بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ و ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، ولكنه مع الأسف لم يتمكن من إصدار القرار الذي كنا نتوقعه في نهاية أي من الجلستين بسبب حق النقض (الفيتو). كما اجتمعت الجمعية العامة للغاية ذاتها. وفي جميع هذه الجلسات عبَّرنا عن موقف الأردن بوضوح من هذا الموضوع وأود أن أعيد تأكيد هذا الموقف الثابت من هذه القضية البالغة الدقة والأهمية والخطورة.

لقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارا ببناء مستعمرة جديدة جنوب شرقي القدس على جبل أبو غنيم، وباشرت أعمال البناء بالرغم من إدانة هذه الجمعية الموقرة للقرار الإسرائيلي. ويقوم البناء على الأرض التي من المفروض أن تُعيدها إسرائيل إلى سكانها العرب الفلسطينيين الشرعيين ضمن عملية السلام، وعلى أساس واحدة من القواعد الرئيسية التي تأسست عليها عملية السلام، وهي مبادلة الأرض بالسلام. لقد أعلن الأردن رفضه الشديد للقرار الإسرائيلي وإدانته لكونه يعتبر القدس العربية أرضا محتلة منذ عام ١٩٦٧، شأنها في ذلك شأن بقية الضفة الغربية، والقدس جزء لا يتجزأ منها، وذلك بحسب نص القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن.

إن هذا القرار الإسرائيلي بإنشاء المستوطنة ينطوي على مخاطر كبيرة وله مضاعفات وانعكاسات خطيرة نشاهدها كل يوم. فهو إجراء يتناقض بوضوح مع جميع الأسس التي قامت عليها عملية السلام. كما أنه يتعارض ويتناقض مع قاعدة مدريد التي نصَّت على مبادلة الأرض بالسلام، ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ومنها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي أكد عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي يُشكل مع القرار الذي سبق ذكره مرجعية العملية السلمية.

ويتعارض قرار الاستيطان الإسرائيلي هذا مع القانون الدولي ومع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقات لاهاي وملحقاتها لعام ١٩٠٧ لكونه يمثل انتهاكا لممتلكات الناس الخاصة ومصادرة أملاكهم الشرعية وطردهم منها. كما أنه يمثل خرقا وانتهاكا لكل هذه المواثيق ولعشرات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن وعن هذه

الجمعية، والتي عبَّرت عن رفضها للإجراءات المنفردة التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس كما عبَّرت عن رفضها للنشاط الاستيطاني على الأراضي العربية المحتلة.

لقد حققت عملية السلام منذ انطلقت من مدريد انجازات هامة. وقد أثبت الجانب العربي التزامه بالسلام وبالعمل الجاد المخلص من أجل تحقيقه. فقد وقَّع الأردن، ضمن إطار العملية السلمية، معاهدة سلام كاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤، والتزم الأردن التزاما كاملا بكل شروط والتزامات ومتطلبات تلك المعاهدة. وتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاقات أوسلو واتفاقات أخرى هامة يُمثل كل منها مرحلة على طريق السعي للوصول للاتفاق النهائي والسلام الكامل بين الجانبين. وكان آخرها الاتفاق على الانسحاب الجزئي من مدينة الخليل. وليس هنالك أي شك في التزام الجانب الفلسطيني بما وافق ووقع عليه، وفيما يتعلق بكبح مظاهر العنف وضبط السيطرة على الأمن في المناطق التي وضعت تحت سيطرة السلطة الفلسطينية الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك قامت دول عربية كثيرة من تلك الدول الواقعة خارج المنطقة ومن منطلق دعمها للسلام وحرصها على نجاحه بإنشاء علاقات مع إسرائيل وفتح كل الأبواب الممكنة للتعامل والتعاون معها. وكنا نأمل أن تكون هذه الانجازات الكبيرة رصيدا يتراكم بتحقيق المزيد من الانجازات ويتكلل بتحقيق السلام الشامل والدائم الذي نسعى إليه مع جميع الأطراف العربية المعنية لتنطلق المنطقة بعد ذللك في عملية بناء اقتصادي وتطوير شامل وتنمية علمية ترسخ معاني السلام وتعالج آثار الصراع والتخلف الذي عانت منه المنطقة لعقود طويلة.

ولكن الأمور مع الأسف لم تمض في هذا الاتجاه. وقد تفاقمت المخاوف. فبعد أن كنا نخشى من توقف العملية السلمية، أصبحنا نواجه مخاوف حقيقية من حدوث تراجع عما تم التوصل إليه. وقد حدث ذلك بالفعل في أكثر من موقع وخاصة بالنسبة للدول التي أوقفت أي تقدم بالنسبة لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وبالنسبة لقرارات الهيئات الإقليمية التي أوصت بذلك.

لقد أقر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي تأجيل بعض المواضيع مثل المستوطنات والقدس واللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضـــات وذلك حتى يوفر تأجيل تلك المسائل الحساسة والصعبة بداية سالكة وسلسة لتسهيل مسيرة السلام. وعليه، فإنه من الطبيعي ومن المفروض أن تبقى المسائل المؤجلة على حالها، وألا يطرأ عليها أي تغيير من طرف واحد حتى يحين الوقت المحدد للتفاوض بشأنها. وليس من المعقول أن يُصبح التأجيل فرصة لتغيير الوقائع على الأرض لصالح المحتل، وبالتالي تُصبح الحلول أكثر صعوبة وتعقيدا، وأكثر ابتعادا عن الواقع الذي انطلقت منه باتفاق جميع الأطراف.

وعلى هذا الأساس فإن أي إجراء تقوم به إسرائيل، أو قامت به، منذ بداية عملية السلام، لتغيير أو لتعديل وضع القدس القانوني أو السياسي أو الديمغرافي سيكون بمثابة إيجاد حقائق جديدة وخلق أمر واقع مُعيِّن لفرضه على الجانب العربي في مفاوضات المرحلة النهائية. كما أنه يُشكل حكما مسبقا على وضع المدينة المقدسة قبل بدء التفاوض على الحل النهائي. وهذا أمر لا يمكن أن يكون مقبولا ولا يمكن أن يكون في صالح الأمن والسلام الذي ننشده ولا في صالح شعوب المنطقة وتطلعاتها لمستقبل مشترك أفضل يسوده الاستقرار والتعاون والاحترام والثقة.

لقد أكدنا أمام مجلس الأمن وأمام هذه الجمعية ونعيد التأكيد مجددا بأننا نشعر ببالغ القلق من تفاقم المخاطر التي تُهدد العملية السلمية والناجمة عن عدم التزام إسرائيل بمبادئ السلام. وهذه المشكلة التي تناقشها هذه الجمعية ليست الانتهاك الأول الذي تقوم به إسرائيل. فقد واصلت إسرائيل عمليات الاستيطان على الأرض العربية باستمرار. ولم تلتزم بتطبيق اتفاقات وقَّعت عليها. كما أن استمرار السلطات الإسرائيلية في ممارسة سياسة الحصار والإغلاق ونسف البيوت وسحب الهويات وحقوق المواطنة من سكان مدينة القدس وتقييد حرية الوصول لممارسة شعائر العبادة في المدينة المقدسة - إن هذه الممارسات التي وردت تفاصيلها في كلمة المراقب الدائم لفلسطين ترد المنطقة إلى أجواء ما قبل السلام، تلك الأجواء التي كنا اعتقدنا أننا تجاوزناها إلى الأبد.

إن استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها يعني بوضوح أن إسرائيل غير ملتزمة بالوفاء بما يترتب عليها، أي إعادة الأرض المحتلة لأصحابها مقابل الحصول على السلام. فكيف يمكن أن يتحقق السلام إذن؟ إن للسلام طريقا واحدا هو الالتزام الكامل بأسس العملية السلمية وبتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ولا نستطيع أن نتصور أن السلام سيتحقق بدون عودة

الأرض العربية المحتلة، وبدون تحقيق المطالب المشروعة الكاملة للشعب الفلسطيني في إطار ما تم الاتفاق عليه.

لقد سبق وأكدنا، ونعيد هذا التأكيد هنا، أننا، ومن منطلق إيماننا بالسلام، ومن منطلق اعتقادنا بأن السلام الذي نعمل على تحقيقه ضرورة لكل شعوب ودول المنطقة، وأولها إسرائيل، فإننا نناشد هذه الجمعية بتحمل مسؤولياتها وإصدار القرار الحازم بعدم شرعية الإجراء الإسرائيلي وبمطالبة إسرائيل بالتراجع عنه وبالتوقف عن كل النشاطات الاستطيانية بكل أشكالها وكل الممارسات الأخرى التي أشرنا إليها لإزالة كل العراقيل التي تعيق التقدم نحو السلام.

كما نناشد المجتمع الدولي بأسره وراعيي العملية السلمية بشكل خاص ودول الاتحاد الأوروبي والهيئات والمنظمات الإقليمية المعنية الوقوف في وجه هذا النشاط الاستيطاني ورفضه ومنع تنفيذه لتسهيل طريق السلام وتمكين عملية السلام من مواصلة مسيرتها من حيث توقفت حتى النهاية المنشودة.

إن التزامنا بالسلام وحرصنا على الوفاء بكل متطلباته هو خيارنا الوحيد، وإننا لن نتراجع ولن نتوانى عن مواصلة العمل من أجل تحقيق ذلك. ونحن نعرف تماما أي مصير ينتظر المنطقة إذا لم يتحقق النجاح المرجو للعملية السلمية. ولكن السلام لا يتحقق بالتزام جانب واحد، ولن يدوم ولن يثبت إذا لم يكن خيار أطراف العملية السلمية جميعا وإذا لم يكن مبنيا على العدالة والاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة والمتطلبات المتفق عليها واحترامها.

السيد لوندونيو باريديز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد الإعلانات الصادرة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ عن الاتفاقات المتلاحقة التي جرى التوصل إليها بشأن الصراع في الشرق الأوسط ضمن إطار مؤتمر مدريد، ساد كافة أوساط المجتمع الدولي جو من الارتياح والسرور العام. وبدا للمرة الأولى في سنين عديدة ظهور حل للحالة المقلقة والمتفجرة في الشرق الأوسط، التي أوشكت في مناسبات عديدة أن تصبح صراعا بأبعاد كبرى، والتي تسببت في إهدار دماء ومعاناة ملايين الناس.

ولقد تفاوضت الأطراف بروح من الالتزام الرائع والشجاعة. وليس من السهل لدى البحث عن حل سلمي أن توضع جانبا مواقف متجذرة في قلوب الناس وفي البرامج الايديولوجية لمجموعات سياسية متنفذة جدا. ولقد حظي هذا النهج بتقدير الجميع، إلى درجة أن جائزة نوبل للسلام منحت لرئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، ولرئيس وزراء إسرائيل حينئذ، شمعون بيريز.

لذلك، عندما تتخذ خطوة إلى الوراء في عملية السلام الهشة - مثلما هي الحال عليه الآن - يساور شعور بالقلق المجتمع الدولي بأسره وملايين الرجال والنساء الذين ما زالوا يثقون بأن حقوقهم ستحترم، والذين يأملون في العيش بسلام. وهذه حقيقة صادقة وليست خيالا.

ومما يمكن تفهمه إذن أن الإعلان الصادر عن حكومة إسرائيل ببناء مجمع سكني كبير في القدس الشرقية استدعى رد فعل فلسطينيا له ما يبرره. فالتوتر في الشرق الأوسط تزايدت حدته فورا، والتقدم المحرز صوب السلام، الذي كان ينظر إليه نظرة تفاؤل، أصيب بالجمود. ولو ظل المجتمع الدولي يراقب الأحداث بلا مبالاة لكان الأمر يبعث على الدهشة فعلا.

إن الحجة التي تُساق بأن تشييد مجمع سكني كبير في القدس الشرقية - وهي مدينة ظلت لعدة قرون، وهي اليوم أكثر من أي يوم مضى، المكان الأكثر حساسية في العالم بأسره - هو مجرد مشروع إنمائي روتيني يتم تشييده في المدينة، من قبيل المشاريع التي تُبنى في نيويورك أو باريس أو القاهرة أو نيودلهي أو بوغوتا، هي حجة أقل من أن يقتنع بها المجتمع الدولي.

ولا يمكن التحجج بأن حالة مثل حالة الصراع في الشرق الأوسط، بجميع تعقيداته، هي مجرد مسألة ثنائية، وأن المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، ينبغي ألا يتدخل فيها ولو استحوذت مسألة ما على اهتمام المنظمة، فهي مسألة الشرق الأوسط. وحقيقة أن الديناميات الحالية للعملية لا تتعلق بالدول الأعضاء الـ ١٨٥ في المنظمة أو بأي مبعوثين خاصين لها لا تعني أن الأمم المتحدة يجب أن تستبعد منها. وهذا المعيار، الذي استخدم لتبرير حق النقض في مجلس الأمن، معيار غير مقبول. والواقع أننا لو لم نتتبع الحالة ونسهم في تهيئة ظروف تُفضي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، لفقدت الأمم المتحدة كل أهميتها.

ولهذا السبب بالتحديد عارض وفدي وسيظل يعارض استخدام حق النقض الذي لا نزال نعتبره من النتائج

المؤسفة للحرب الباردة. ولهذا السبب أيضا أيدنا الدعوة الى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ومما لا شك فيه أن الارهاب والتطرف، مهما كانت أصولهما أو حوافزهما، عدوان لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي مناسبات عديدة، تصدى الطرفان بشجاعة لهذين العدوين، مقرين بأنه لا يمكن لقوى الشر هذه أن تصبح المبادئ الموجهة لعملية تستحوذ على توقعات الملايين وبأنه لا يمكن أن تكون ذريعة للعودة الى القرار الذي لا رجعة فيه والمتمثل في المضي قدما على طريق السلام.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط والوضع الفلسطيني من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي بأسره. ونحن ملتزمون بضمان استمرار تقدم العملية والحيلولة دون حدوث تطورات قد تضعفها.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، إن مناقشة الجمعية العامة اليوم في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة لموضوع الأعمال الاسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تنعقد استنادا لقرارها رقم ٣٧٧ (د - ٥) والمعنون "متحدون من أجل السلام"، بعد فشل مجلس الأمن باتخاذ قرار بوقف الاستيطان الاسرائيلي في جبل أبو غنيم في منطقة القدس الشرقية نتيجة لاستخدام إحدى الدول الأعضاء الدائمة لحق النقض، إنما يجسد موقف المجتمع الدولي الجماعي الرافض لجميع الإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية العدوانية على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما في مدينة القدس الشرقية.

لقد كان من دواعي الأسف أن نجد وبعد أقل من أسبوع على اتخاذ الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار ٢٢٣/٥١ والذي طالب الحكومة الاسرائيلية بالامتناع عن كافة الأعمال أو التدابير بما في ذلك إقامة المستوطنات التي تؤدي الى تغيير الحقائق على الأرض، تعمد الحكومة الاسرائيلية على الملأ العالمي وبتحدٍ غير مسؤول للإرادة الدولية على تنفيذ قرارها غير القانوني في بناء مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة الى قيامها بإغلاق المنطقة، وإعلانها منطقة عسكرية، ذلك فضلا عن تجريد مواطنيها الفلسطينيين الأصليين من حقوقهم الشرعية في الاقامة، ومصادرة أراضيهم بالقوة، كواحدة من سلسلة مخططاتها الاستيطانية السابقة واللاحقة في مدينة القدس وحولها، بهدف عزل هذه المدينة العربية الإسلامية الهامة عن باقي أراضي الضفة الغربية، ومن ثم تهويدها من خلال تغيير تركيبتها السكانية والديمغرافية ووضعها القانوني والديني وبما يتعارض مع أحكام القانون الدولي.

إن رفض الحكومة الاسرائيلية التوقف الفوري عن بناء المزيد من المستوطنات ليس في القدس الشرقية فحسب وانما في معظم المناطق الفلسطينية المحتلة، بالاضافة الى مواصلتها لسياسة التجويع وفرض الحصار على حركة المواطنين الفلسطينيين والبضائع من وإلى مناطق السلطة الفلسطينية، واللجوء الى وضع مفاهيم وتفسيرات جديدة لا تنسجم مع معطيات عملية السلام، تملصا من تنفيذ التزاماتها المترتبة وتأخيرا لمفاوضات ترتيبات الوضع النهائي للتسوية، كل هذه الممارسات والانتهاكات انما تعد خرقا فاضحا لقرارات الشرعية الدولية، وإعلان المبادئ المستندة على "مبدأ الأرض مقابل السلام"، والضمانات، وبنود الاتفاقات اللاحقة لعملية السلام والتزاماتها الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. وعليه فإنه من حق الشعب العربي الفلسطيني داخل أراضيه المحتلة التعبير عن حالة الغضب والامتعاض ورفض هذه الاجراءات الاسرائيلية الباطلة والمجحفة بحقوقه الوطنية، والتي حتما تحول دون استعادته لأراضيه المحتلة وتحقيق تطلعاته في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن استعراضنا الموضوعي لتطورات مسار النهج الذي دأبت الحكومة الاسرائيلية الحالية على اللجوء اليه يجعلنا على يقين بأن هذه الحكومة تسعى وبشكل غير منقطع النظير الى إفراغ عملية السلام من محتواها الحقيقي، بل وتسخيرها لخدمة أهدافها العدوانية الهادفة الى ضم الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بالقوة، وهو الأمر الذي تستنكره وترفضه كافة أطراف عملية السلام، بل ويدفع بقاعدة الإجماع الدولي نحو تحميل اسرائيل المسؤولية الكاملة والمباشرة للنتائج الخطيرة الناجمة عن ممارساتها غير القانونية التي من شأنها أن تعيد المنطقة الى دوامة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار، وهو ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تتمسك بالسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط والمستند على

مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي تؤكد جميعها على عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، تدين بكل معاني الكلمات هذه الاجراءات الاسرائيلية الباطلة والتي تكرس حالة الاحتلال، بل وتشكل مصدرا للاستفزاز، ليس لمشاعر أبناء الشعب الفلسطيني فحسب، وانما لكافة الشعوب العربية والإسلامية والعالمية الأخرى المحبة للسلام. كما ونؤكد من جديد على أهمية استمرار الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والسياسية والتاريخية الكاملة للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط الى أن تتحقق التسوية العادلة والشاملة والدائمة في المنطقة بعيدا عن ازدواجية المعايير. كما نتطلع الى أن يتحمل المجتمع الدولي، ممثلا براعي عملية السلام، كافة مسؤولياته من خلال اتباع أقصى ممارسات الضغط على الحكومة الاسرائيلية وفقا لمرجعية مدريد لحملها على الامتثال الجاد لالتزاماتها القانونية الأخلاقية والإنسانية، وتنفيذ تعهداتها التي قطعتها على نفسها في إطار اتفاقات السلام المبرمة مع الجانب الفلسطيني والتي من جملتها تعهدها بالوقف الفوري لأنشطتها الاستيطانية والدخول في مفاوضات ترتيبات الوضع النهائي لتسوية المسائل المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين والحدود، والتوجه نحو الانسياق الجاد الى مسيرة السلام على جميع المسارات باعتبارها مكسبا إقليميا ودوليا هاما يكفل بناء الثقة والتعايش السلمي، وتحقيق تطلعات شعوب المنطقة نحو السلم والأمن والنماء.

السيد الأشطل (اليمن): سيدي الرئيس، في يوم ٢٦ شباط/فبراير قررت الحكومة الإسرائيلية بناء مستعمرة يهودية على جبل أبو غنيم، جنوب مدينة القدس العربية وكان ذلك بمثابة تفجير أزمة حادة ذات عواقب وخيمة على عملية السلام التي باتت مهددة بالإنهيار نتيجة لسياسة المواجهة والتطرف التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية، وبطبيعة الحال، فقد التجأ الفلسطينيون ومعهم المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز الى مجلس الأمن طالبين تدخله لإيقاف عملية البناء في القدس الشرقية، على اعتبار أن ذلك يتناقض تماما مع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالقدس والأراضي العربية المحتلة.

والحقيقة أن مجلس الأمن قد تجاوب مع طلب فلسطين وصوت جميع أعضائه باستثناء دولة واحدة الى جانب مشروع قرار يدعو اسرائيل الى التوقف عن اتخاذ أي اجراءات أو القيام بأي أعمال تغير من واقع الحال على الأرض وتؤثر سلبا على مفاوضات الوضع النهائي. ولكن، وللأسف الشديد، سقط المشروع نتيجة لاستخدام حق النقض من قبل الدولة المعارضة، وهي دولة دائمة العضوية، فاتجهت المجموعة العربية الى الجمعية العامة التي اتخذت قرارا مماثلا دعا اسرائيل الى التوقف عن بناء المستوطنة. وبالرغم من أن الجمعية العامة قد اتخذت قرارها بما يشبه الإجماع، إلا أن اسرائيل بدأت تنفيذ قرار البناء يوم ١٨ آذار/مارس متحدية المجتمع الدولي بأسره، الأمر الذي أدى الى العودة الى مجلس الأمن مرة ثانية، وإن كانت النتيجة لم تتغير كثيرا إذ أن نفس الدولة دائمة العضوية أسقطت مشروع القرار باستخدام حق النقض. وكان تبريرها الوحيد والغريب أن مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لتناول الموضوع. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى في الجمعية العامة، في دورة خاصة وطارئة لتناول نفس الموضوع في إطار مختلف قد يمكن المجتمع الدولي هذه المرة من فرض إرادته على حكومة اسرائيل التي لا تحترم المواثيق الدولية ولا تسعى إلا الى تخريب عملية السلام وتهديد الأمن والسلام في المنطقة.

إننا نتساءل، كيف يمكن القول إن مجلس الأمن ليس هو المكان الملائم لمناقشة مسألة تتعلق بالقدس أو حتى عملية السلام والمفاوضات الجارية بين اسرائيل والفلسطينيين؟ ألم تشكل قرارات مجلس الأمن - ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الإطار الرئيسي لجميع المفاوضات العربية الإسرائيلية ابتداء، باتفاقات كامب ديفيد، مرورا بمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو؟ ألم يتناول مجلس الأمن الصراع العربي الإسرائيلي لعدة عقود، ويصدر عددا من القرارات لا تزال سارية المفعول، مثل القرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) الذي يعتبر جميع التدابير والاجراءات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة لاغية وباطلة؟ ألا تشكل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، المرجعية الدولية الوحيدة في كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي؟ ثم، أليس من حق الفلسطينيين أن يأتوا الى مجلس الأمن أو يذهبوا اليه عندما توصد جميع الأبواب أمامهم؟ وكيف يمكن لقرار مجلس الأمن أن يهز الثقة المطلوبة للسير في عملية السلام؟ والمقصود هنا، طبعا ثقة اسرائيل التي تحتاج دائما الى التطمين المستمر حتى وهي تنتهج سياسة العدوان وفرض الأمر الواقع.

إن محاولة منع مجلس الأمن من تناول أي مسألة تتعلق بالقدس الشريف على اعتبار أنها تعرقل عملية السلام والمفاوضات الجارية بين الفلسطينيين واسرائيل، إنما

تخدم تماما مصالح اسرائيل بالدرجة الأولى وتشجعها على التمادي في سياساتها الاستيطانية. إن مجلس الأمن ليس هو الذي يسعى الى التدخل في الصراع في الشرق الأوسط. فقضايا الأمن والسلام، ومنها الصراع العربي - الاسرائيلي هي من صلب اختصاص مجلس الأمن.

إن إصرار اسرائيل على المضي في بناء المستعمرة في جبل أبو غنيم يتناقض نصا وروحا مع الاتفاقات الموقعة بين اسرائيل والجانب الفلسطيني. ليس ذلك فحسب، بل أن تلك الاجراءات التي تستهدف فرض الأمر الواقع تؤثر سلبا على مفاوضات الوضع النهائي، بل أنها تهدد امكانية نجاح تلك المفاوضات. وعليه، فإن الجمعية العامة التي تمثل الضمير العالمي لا بد أن تُعبّر مرة ثانية عن استنكارها للاجراءات الاسرائيلية، فعملية البناء في جبل أبو غنيم لا بد أن تتوقف حتى يتم اسعاف عملية السلام من الإنهيار النهائي.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قد لا يكون العالم واسعا جدا ولكن يحيق به قدر هائل من المشاكل السياسية والاضطرابات والصراعات الخطيرة. ولسوء الحظ فإن السلم والأمن والاستقرار تتعرض للخطر في أحيان كثيرة. وأن النتائج التي تسفر عنها العولمة حتى في أصغر نزاع تترك آثارا وتتخذ أبعادا واسعة في وقت قصير جدا.

وفي هذا السياق فإن الشرق الأوسط إحدى أشد المناطق تقلبا. وقد بُدد السلم والأمن في أحيان كثيرة حتى في الماضي القريب. وفي كل مرة كان للمشاكل المتأصلة في الشرق الأوسط آثار إقليمية ودولية أوسع. وطيلة وقت مديد اعتبرت مسألة الشرق الأوسط إحدى القضايا العويصة التي يواجهها المجتمع الدولي، ومشكلة ما برحت تستعصي على الحل السلمي. غير أن محادثات مدريد وأوسلو شكلت نقطة تحول تاريخية. وهكذا بدأت عملية الشرق الأوسط البالغة الأهمية، جامعة الفلسطينيين والإسرائيليين كشركاء في السعي الى السلام. ويمكن تفسير هذا الحدث بأنه مثال على حل الكثير من المشاكل السياسية المستعصية التي نواجهها.

إن هذه المصالحة والتقدم اللاحق الذي أحرز على الطريق المفضي الى تسوية نهائية لم يتحققا بسهولة. فعند تقييمنا للقيمة الحقيقية لهذه الوثبة الكبيرة يجب علينا أن ندرك، خاصة في ضوء التاريخ الطويل والمأساوي لقضية الشرق الأوسط، ما ينبغي للطرفين أن يتحليا به من بعد نظر وحكمة، وما ينبغي للشعبين المعنيين أن يظهراه من حسن نية وأن يقدماه من تضحية.

لقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير في هذه العملية، بالغا ذروته مؤخرا في بروتوكول الخليل وإعادة الانتشار الجديد للقوات الاسرائيلية. وقد مهدت هذه التطورات السبيل أمام محادثات الوضع النهائي التي تشمل أيضا مستقبل القدس. وقد بلغنا مرحلة أصبحنا نرى فيها أن الحل السلمي لهذا النزاع الطويل الأجل أخذ يلوح في الأفق.

كنا على وشك أن نتنفس الصعداء. ولكن في هذه اللحظة الحاسمة تملكنا الجزع، نحن والفلسطينيين، نتيجة لما شاهدناه من الأفعال العديدة التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية، والتي شكلت عقبات خطيرة على طريق عملية السلام. إن القرار ببناء مستوطنات اسرائيلية جديدة في الوقت الذي أوشكت فيه أن تبدأ المحادثات المتعلقة بالنتائج النهائية لعملية السلام قد أضر بالحالة في المنطقة بصورة جوهرية.

ولا أعتقد أن هناك من يشكك في أن هذه التدابير ذات طابع يحدد مسبقا نتائج المفاوضات النهائية. ونتيجة لهذا التطور غير المتوقع اندلع القتال مرة أخرى في الشوارع. وها هو الدم يراق من جديد. وها هي المعاناة الإنسانية تبدأ من جديد. ومرة أخرى يتعرض السلام والأمن للخطر. فهل هناك ما يستحق كل ذلك؟

وبدافع من الاهتمام الشديد بالحفاظ على الزخم الذي حققته عملية السلام، تناول مجلس الأمن والجمعية العامة هذه المسألة عدة مرات في الأشهر القليلة الماضية. وفي المناقشات، طرح وفد بلدي سؤالا بشأن عدد الانتكاسات التي يمكن أن تتعرض لها عملية السلام قبل أن تتداعى تماما. ومما يؤسف له أنه على الرغم من كثرة الآراء المعرب عنها في هذا الصدد، لم تسفر هذه الاجتماعات عن نتائج مرضية واضحة.

وكان في ودنا لو لم تصبح هذه الدورة الاستثنائية الطارئة ضرورية. إلا أنها أصبحت كذلك. وربما تكون هذه الدورة الطارئة إحدى الفرص الأخيرة أمامنا أن نطل على المسألة من كافة أبعادها دون الاقتصار على بعض هذه الأبعاد. فهل ستؤدي هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الى تصحيح الانحراف الخطير في مسار جهود السلام؟ لسنا على يقين من هذا الأمر حتى يضع الطرفان كلاهما ثقتهما

وإرادتهما السياسية وراء عملية السلام. ونحن لا نملك سوى تشجيعهما وتوفير الدعم لهما لكي يصلا الى نقطة التفاهم المشترك تلك.

ونظرا للجو المشحون بالتوتر والاستقطاب، فإن الأمل ليس كبيرا في أن يتغير موقف الطرفين في فترة وجيزة من الزمن. وأن ما نشهده اليوم ليس سبيلا موثوقا به لصنع السلام ولا سبيلا رشيدا لتوفير الأمن. ولا بد من أن تتغير المواقف وأن تتخذ الخطوات اللازمة دون إبطاء للتخفيف من حدة التوتر، ونزع فتيل الجو المشحون والعودة الى الانخراط في عملية المفاوضات البناءة. ويجب أخذ الآراء المعرب عنها هنا والقلق الشديد الذي يساور المجتمع الدولي في الاعتبار. ولا ترمي جهودنا إلا الى تحقيق التفاهم المشترك والاتفاق المطلوبين بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

ومن الحقيقي أن عملية السلام قد أحرزت تقدما حتى الآن من خلال المفاوضات الثنائية. وقد يكون من الصواب أيضا أن نفترض أن المفاوضات الثنائية ستكون هي النهج الوحيد، في هذا الوقت، للتوصل الى حل سلمي للأزمة الراهنة. ومع ذلك، ينبغي لاسرائيلي أن تسلم بأنه لا يمكن لشريكها في السلام أن يواصل التفاوض في الوقت الذي يرى فيه اسرائيل تقتطع الأرض ذاتها التي سيتم التفاوض بشأنها.

ومن ناحية ثانية، يجدر القول إن الإرهاب المنظم أو الذي يرتكب بصورة انفرادية ليس الرد الفعّال أو المقبول ولا يمكن أن يكون كذلك. وفي هذا السياق، وكما أشرنا وأشارت كل دولة عضو تقريبا خلال المناقشات التي دارت في الشهر الماضي، فإنه ينبغي احترام مركز القدس الشريف بموجب القانون الدولي. كما ينبغي الاعتراف بحرمة هذه المدينة المقدسة - بالنسبة لجميع الأديان التوحيدية الثلاثة. ولكي تجرى المفاوضات في إطار من حسن النية، لا بد من وقف جميع أنشطة الاستيطان في المناطق المحتلة، وخاصة مشروع جبل أبو غنيم. ولا يمكن لعملية السلام أن تبدأ التحرك مرة أخرى صوب الاتجاه الصحيح وعلى المسار السليم إلا حينئذ.

إن الفرص التي يمكن للسلام والأمن الدائمين أن يحققاها للشرق الأوسط وما وراء الشرق الأوسط جلية: فعلى الرغم من النكسات الخطيرة التي واجهتها عملية السلام، نعتقد أن هذه الدورة الطارئة ستحقق هدفها. فهي ستضع في الصدارة الغرض الرئيسي من عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. وعلينا، بما فينا الاسرائيليون والفلسطينيون، أن نتحد من أجل السلام. وبذا، نكون واثقين من أن الفلسطينيين والاسرائيليين سينجزون ما تبقى عمله، وسيكللون عملية السلام والأمن في الشرق الأوسط بالنجاح.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اجتماعنا هنا اليوم في الجمعية العامة للمرة الثانية في غضون شهرين بشأن الحالة في الشرق الأوسط يوضح القلق الشديد الذي يساور المجتمع الدولي إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في هذه المنطقة. وتشاطر جمهورية تنزانيا المتحدة هذا القلق، وبالتالي ستواصل دعم الجهود الرامية الى تيسير عملية السلام في الشرق الأوسط.

وستصوت جمهورية تنزانيا المتحدة مؤيدة مشروع القرار الذي سيعرض على الجمعية. ونحن سنفعل ذلك معتقدين اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن لعملية السلام أن تؤتي ثمارها إلا في سياق التسوية السياسية وعلى أساس القرارات ذات الصلة لهذه الهيئة ولمجلس الأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سليم (تركيا).

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تقف عند منعطف حاسم. ويساورنا القلق من أن المستوطنات الجديدة قيد الإنشاء في جبل أبو غنيم، جنوب القدس ربما تمثل ابتعادا عن التوقعات والآمال التي أشعل جذوتها اتفاق كانون الثاني/يناير بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية مما أدى الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الخليل.

إن المركز الخاص للقدس الشرقية مهم لعملية السلام في الشرق الأوسط. وعملا باتفاقات أوسلو فإن الطرفين متفقان أيضا بشأن هذه المسألة. كما تخضع هذه المسألة للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. ولذا نرى أن الجمعية العامة لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تتهاون إزاء أي تدابير، مهما تكن حاذقة، ومهما تكن الذرائع، ترمي الى تغيير المركز القانوني للقدس الشرقية من خلال فرض الأمر الواقع. ولذا يجب أن يكون هدفنا الأسمى، من خلال مشروع القرار المعروض علينا، هو تقديم المساعدة الى الطرفين ليلتزما مجددا بتنفيذ

الإجراء الذي اتفقا عليه وليظهرا حسن النية في تعزيز عملية السلام.

وفي أعقاب عمليات البناء الأخيرة في جنوب شرق القدس، يشهد المجتمع الدولي أحيانا لقطات حية مقلقة بشأن مواجهات بين قوات الأمن الاسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين ويحدث فيها استخدام القوة بطريقة لا تكافؤ فيها على الإطلاق. ونعرب عن أسفنا جميعا لوقوع تلك الحوادث. وهي حوادث تدعو للأسف على وجه الخصوص لأنه يمكن تحاشيها، ولأنه إن لم يتم كبحها فقد تسفر عن انهيار لا يمكن إصلاحه في الثقة التي يجب أن تتوفر لكل طرف بالطرف الآخر إذا ما أريد لعملية السلام أن تحافظ على مسارها، وإذا ما أريد تعزيز مصالحهما - بل ومصالح المجتمع الدولي.

وستظل جمهورية تنزانيا المتحدة مؤمنة بالتفاؤل الذي جسده اتفاق الخليل. ولو تحطم ذلك الأمل لأضحت النتيجة مأساوية. ولذا نحث حكومة اسرائيل على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس للحيلولة دون حدوث تلك المأساة. كما ندعو أيضا راعيي عملية السلام الى النهوض بمسؤولياتهما بالكامل، صونا لنزاهتهما، ونشاطر حكومة اسرائيل رأيها بأن أفضل وسيلة لتسوية المنازعات هي أن تتم تسويتها فيما بين الأطراف فيها.

غير أننا لا نوافق على أن هذه الجمعية وهذه المنظمة ليستا المحفلين الملائمين اللذين يمكن فيهما تناول المشكلة المطروحة، خاصة حينما لا يكون الطرفان المعنيان ذاتهما متفقين على أفضل السبل لتنفيذ كل طرف للالتزامات الواقعة عليه وعندما يلجأ أحد الطرفين، بحسن نية، إلى الضمير الجماعي لهذه الهيئة.

وعند هذا المنعطف الحاسم، لا بد أيضا من التأكيد على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد عملية السلام بحث الطرفين على الوفاء نصا وروحا بالتعهدات التي التزما بها وأن يظلا ملتزمين بتنفيذها. ولا نرى كيف يمكن، دون ذلك، تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. وهذا هو السياق الذي يستحق فيه مشروع القرار تأييدنا المشترك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة حدث فوق العادة في حد ذاته. إن لجوء الأمم المتحدة إلى اتخاذ مثل هذا التدبير يعني أنه لم تعد متاحة أمامها وسائل سياسية تذكر لتصحيح هذا الحدث المؤسف الخطير في حياة المجتمع الدولي.

ونحن نأسف لأن حكومة إسرائيل لم تبال بالنداء العاجل الذي وجهته الجمعية العامة للتوقف فورا عن بناء مستعمرة جديدة في القدس الشرقية. إن الحقائق الحالية في الشرق الأوسط تشكلها، إلى حد كبير، بالفعل الآثار السلبية لهذه الخطوة. وحالة المواجهة آخذة في التدهور، ورصيد الإسرائيليين والفلسطينيين من الثقة المتبادلة آخذ في التضاؤل، وتوقفت المفاوضات على جميع مسارات عملية السلام.

وتتسبب الاشتباكات اليومية بين السكان الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في قلق خطير لنا. واحتمال اندلاع الانتفاضة من جديد يبرز بوضوح مدى تعقد الحالة، حيث يحتمل لأي خطوة متهورة أو متعنتة أن تكلف شعوب الشرق الأوسط ثمنا باهظا للغاية.

وفي دورتنا الاستثنائية الطارئة المعقودة اليوم، فإن الجمعية العامة مدعوة إلى إظهار الإرادة الراسخة للمجتمع الدولي بنزع فتيل الحالة المتفجرة الآخذة في التدهور. ويجب أن يكون مشروع القرار الذي سيتم اعتماده علامة واضحة على تقدم عملية السلام، ويجب في الوقت ذاته أن يوقف الإجراءات الإنفرادية وتكرار حدوث العنف والإرهاب.

أما المسائل المتصلة بالقدس والمستوطنات الإسرائيلية، على النحو المتفق عليه بين الطرفين المعنيين، فستجرى معالجتها في إطار المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. ونأمل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بدراسة قرارات الدورة الحالية دراسة متعمقة وأن تكون بمثابة حافز فعال لها على إعادة النظر في الإجراءات التي اتخذتها لتغيير الوضع الراهن في القدس الشرقية. ودون فهم لمدى تعارض هذا الإجراء مع معايير القانون الدولي ومضمون الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، لا يمكن التحدث عن الالتزام بروح ونص المبادئ الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط التي أرسيت دعائمها في مدريد.

ولا يمكن لسياسة الأمر الواقع فيما يتعلق بالأراضي المحتلة بوجه عام إلا أن تؤدي إلى طريق مسدود. وهذا

الأمر يتجلى بوجه خاص فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية. ونعرب عن الأمل في أن تبذل الجمعية العامة في هذه الدورة قصارى جهدها لحرمان المتطرفين وأعداء السلام من كلا الجانبين من فرصة تقويض الحالة في هذه المنطقة مرة أخرى أيضا.

وإن روسيا، بوصفها أحد راعيي عملية السلام، تبذل جهودا متواصلة لمنع تمزيق أوصال هذه العملية. وأن سياستنا قوامها التزام حازم بتطبيع هذه الحالة، وتوجيه العلاقات الفلسطينية والإسرائيلية نحو مسار المفاوضات المتواصلة على أساس المصالح المشروعة، والتعهدات والالتزامات التي قطعها الطرفان. وتتوقف حاليا التوقعات على الأجل القصير وذات مستقبل الشرق الأوسط على هذا الأمر.

ونأمل أن تُفهم على النحو الصحيح الإشارة التي ستطلقها الجمعية العامة وأن يقدرها حق قدرها كل من يصبون إلى إحلال السلم والأمن في تلك المنطقة.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي اليوم أن أحييكم وأحيي الدول الأعضاء لتأييدها لهذا الطلب بعقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة بموجب قرار الجمعية العامة ٧٧٣ (د - ٥) "الاتحاد من أجل السلام"، إن الجمعية العامة بانعقادها اليوم قد أكدت أن الدول الأعضاء تثبت المسار الحقيقي لمسيرة الإصلاح في هذه المنظمة الدولية وتؤكد على ضرورة تحقيق التوازن في العلاقات الدولية لإرساء قواعد السلم والاستقرار في العالم، لقد فشل مجلس الأمن في جلسته ٣٧٤٥، التي عقدت بتاريخ ٧ آذار/مارس، في أن يمارس مسؤوليته الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولقد عقدت الجمعية العامة اجتماعا عاجلا في ٣ آذار/مارس واتخذت القرار ٢٢٣/٥١ بأغلبية ساحقة وطلبت فيه من إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو تدابير في الأنشطة الاستيطانية وتغيير واقع الأمر على الطبيعة. وبذلك تجهض مفاوضات الوضع النهائي وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط. وبعد أقل من ٢٤ ساعة من اعتماد الجمعية العامة لهذا القرار قامت إسرائيل متحدية المجتمع الدولي ببدء البناء الفعلي في مستوطنة جبل أبو غنيم في مدينة القدس الشريف. إن هذا التحدي الكبير من قبل السلطات الإسرائيلية لإرادة المجتمع الدولي إنما يظهر النوايا الحقيقية لإسرائيل ويهدد عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها.

لقد كان الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ على رأس المهمات المركزية لحكومات إسرائيل المتعاقبة على السلطة منذ عام الاحتلال في ١٩٦٧ ولغاية يومنا هذا. وقد أولته الحكومة الإسرائيلية اهتماما خاصا تجلى في البرامج الحزبية والانتخابية والقرارات والتصريحات الرسمية، وفي الخطط والميزانيات المتعددة من جهة والممارسات الفعلية على أرض الواقع ومنها مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستعمرات الاستيطانية عليها وتوسيعها وتدعيمها من جهة أخرى. وإذا تمعنا في السمات العامة لخطة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي العربية نرى التوجهات الإسرائيلية كالتالي: أولا الإصرار على عدم العودة إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ ثانيا، التأكيد على حرية الاستيطان، خصوصا في مناطق ما تسميه إسرائيل وحدها بمناطق أمنية؛ ثالثا، الفصل الكامل بين حرية الاستيطان والتوصل إلى تسويات إقليمية منفردة مع الدول العربية المجاورة؛ رابعا، اعتبار الاستيطان جزءا من عملية السلام في المنطقة؛ خامسا، تهويد مدينة القدس العربية بالكامل؛ سادسا، التأكيد على أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وفي غزة.

وعلى هذا الأساس وضعت السلطات الإسرائيلية سلّم أولويات للاستيطان، فجرى التركيز بصورة أساسية على مناطق محددة أطلق عليها عبارة "المناطق الأمنية"، ومن هذه المناطق مدينة القدس الشريف.

لقد بدأت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها لمدينة القدس الشريف في عام ١٩٦٧ مباشرة إجراءات لتهويد المدينة وتغيير معالمها الدينية والتاريخية وطابعها العربي. وأعلنت هذه السلطات في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٧ توحيد شطري المدينة تحت السلطة الإسرائيلية. وبدأت فعلا بإخلاء الأحياء السكنية العربية من سكانها العرب بشتى الوسائل، وبناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، كما بدأت بإقامة طوق من المستعمرات والأحياء السكنية داخل المدينة وفي محيطها بهدف التوصل إلى أغلبية يهودية بداخلها، وتجميد نمو المناطق العربية المتاخمة لها، ومنع أي تواصل جغرافي وسكاني بين تلك المناطق وبين مدينة القدس الشريف.

ولقد أوكلت بلدية القدس في سنة ١٩٧٢ إلى فريق عمل من المختصين بوضع مخطط هيكلي جديد للمدينة يشتمل على حدودها القديمة والجديدة، ويهدف إلى إيجاد

أغلبية يهودية فيها بحيث يصبح عدد سكانها الإجمالي سنة ٢٠٠٠ نحو ٦٥٠ ٠٠٠ يشكل اليهود منهم ٧٢ في المائة على الأقل. كما يقضي المخطط بتوسيع رقعة المدينة لتصبح نحو ١٠٨ ٠٠٠ دونم ١٨٠ ٠٠٠ تضم وحدة سكنية جديدة ومناطق صناعية وتجارية وحدائق عامة.

ومن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية تخصيص ميزانيات ضخمة لتغيير معالم مدينة القدس القديمة وإلغاء طابعها العربي وإصدار مراسيم وقوانين خاصة تتعامل مع القدس الشريف بصفتها منطقة إسرائيلية بحتة ينطبق عليها ما ينطبق على المدن الإسرائيلية الأخرى من النواحي التنظيمية والقانونية والإدارية. وأمام هذا الوضع لم تلجأ السلطات الإسرائيلية إلى المواربة في عملية التهويد وإنما تم ذلك بصورة مباشرة وبوتيرة متصاعدة.

إن القدس الشريف من حيث موقعها تقسم الضفة الغربية إلى قسمين، مما يتوافق وسياسة الاحتلال الإسرائيلي في تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة ومعزولة بعضها عن بعض. كما أن إحاطة المدينة بطوقين من المستعمرات تساهم في عزلها تماما وسلخها نهائيا عن الضفة الغربية. فالطوق الأول يسيطر على القدس العربية ووسطها. أما الطوق الثاني، فقد أقيم ليدعم الطوق الأول وليمنع امتداد الأحياء العربية في القدس الشريف، خصوصا من الجهة الشمالية. إذ رأت سلطات الاحتلال ضرورة السيطرة على هذه الأحياء بواسطة تجمعات سكنية متراصة وضخمة تطل على المناطق العربية الشمالية. وقد ربطت جميع هذه التجمعات بعضها ببعض وشيدت جميعها بطرق مدروسة أمنيا، مما جعلها أشبه بالقلاع.

إن الحكومة الإسرائيلية تواصل تنكرها لعملية السلام وللمرجعية التي قامت عليها هذه العملية: ألا وهي مبدأ الأرض مقابل السلام وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما أن حكومة إسرائيل تسعى إلى استبدال الأسس والمفاهيم التي استندت إليها مسيرة السلام منذ انطلاقتها في مدريد بأسس ومفاهيم وتفسيرات غريبة لا تمت إلى عملية السلام بصلة. هذا إلى جانب رفضها تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها في الاتفاق الانتقالي.

إن المادة الخامسة من اتفاق أوسلو الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تتضمن نصا صريحا بعدم المساس بوضع القدس الشريف في المرحلة الانتقالية. هذا إلى جانب قرارات الأمم المتحدة المتعددة والشرعية الدولية الخاصة بها. وكذلك كتاب الضمانات الأمريكي المقدم إلى الجانب العربي في مؤتمر مدريد للسلام. لذلك فإن قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة في منطقة أبو غنيم، الواقعة في القدس الشرقية المحتلة، يهدف فعلا إلى عزل مدينة القدس الشريف وإقامة مدينة بديلة لمدينة بيت لحم، ويمثل رفضا للالتزامات بتنفيذ ما ترتب عليها من استحقاقات في الاتفاقات المعقودة بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني.

إننا نحرص على استمرار مسيرة العملية السلمية على كافة المسارات العربية. كما نحرص على إنقاذ عملية السلام من المأزق الخطير الذي هي فيه الآن. والقدس الشريف هي جوهر القضية الفلسطينية ومفتاح السلم والحرب في المنطقة، والسلام لن يكون سلاما حقيقيا إلا بعودة القدس الشريف - أولى القبلتين لدى المسلمين وثالث الحرمين الشريفين.

إننا نطالب إسرائيل بأن تعود إلى إطار السلام طبقا للاتفاقيات التي وقعتها فعلا، والتي عقدت، والمرجعيات التي تقررت، والمبادئ التي تم الاتفاق عليها. ونحن نطالب راعيي السلام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بالعمل الحثيث لتثبيت قواعد السلم في الشرق الأوسط وتنشيط عملية السلام على المسارين اللبناني والسوري أيضا.

إن السلام في الشرق الأوسط شرطه العدالة والتوازن، ويتطلب الأمانة وحسن النية في التفاوض وفي مخاطبة الشعوب على حد سواء. ولا بد من التركيز على أن السلام العادل هو الركيزة الأساسية للاستقرار في الشرق الأوسط.

إن المملكة العربية السعودية. وقد ساهمت إلى جانب أشقائها العرب في مؤتمر مدريد للسلام ترى أن السلام في الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من السلام في العالم كله، خصوصا وهي المنطقة التي تحفل بإمكانيات وخصائص تجعل استقرارها واستتباب الأمن فيها يهم كل القوى الدولية المعنية بالأمن وبالسلام الدوليين.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد أدى تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لقرارها ببناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية بعملية السلام إلى

طريق مسدود آخر وزاد من التوترات في المنطقة. ونحن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء هذا التطور ونحث مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية على التوقف فورا عن بناء المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية.

وأود أن أشدد على أن الحكومة الصينية أيدت دائما تسوية قضية القدس عن طريق المفاوضات السلمية التي تجريها الأطراف المعنية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإننا نأمل أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس وتتخذ التدابير الفعالة لتهيئة الظروف من أجل استئناف محادثات السلام في وقت مبكر.

إن المجتمع الدولي يشعر بالانزعاج الشديد بسبب الصعوبات الحالية التي تكتنف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، ويشعر بالقلق البالغ إزاء مستقبل السلام في الشرق الأوسط. وإننا نرى أنه من أجل تجاوز الصعوبات الحالية وللحيلولة دون عكس مسار عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها لإزالة العقبات والعراقيل ولتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أسرع وقت ممكن. وهذا هو السبيل الوحيد لتدعيم التقدم الذي تحقق بالفعل في محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، ولتحقيق مزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد أيدت الصين دائما عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعمت التوصل إلى تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذه المرحلة الحساسة والحرجة، ندعو الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والتزام الهدوء ورعاية السلام الذي تحقق بصعوبة، والتقيد الشديد بالاتفاقات التي توصلت إليها فلسطين وإسرائيل، وذلك من أجل تهيئة الظروف للتوصل، في وقت مبكر، إلى حل منصف وشامل ودائم لقضية الشرق الأوسط.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): حينما تصافح رئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحق رابين والرئيس ياسر عرفات في المناسبة التاريخية التي أقيمت في البيت الأبيض، تردت أصداء الفرح في جميع أنحاء العالم.

وفي أفريقيا، كانت الحالة في فلسطين، والحالة في الشرق الأوسط عموما - وما زالتا - بندين دائمين مدرجين في جدول أعمال اجتماعات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات للمنظمة. ومنذ ذلك الحين، قامت منظمة الوحدة الأفريقية، سواء على المستوى الوزاري أو مستوى رؤساء الدول، بإصدار قرارات ترحب بعملية السلام، وتحث الأطراف المعنية، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على المثابرة في دعم عملية السلام لكي تحقق السلام والرخاء اللذين كان منالهما صعبا في المنطقة على مدى عشرات السنين.

واليوم، تمر عملية السلام في الشرق الأوسط بحالة من الخطر المميت نتيجة للسياسات العمياء وغير الرشيدة المتعلقة بإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية وفي أماكن أخرى من الأراضي العربية المحتلة. ولقد استهجن المجتمع العالمي هذه السياسة بشدة. وفي ٧ و ٢١ آذار/مارس ندد جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء عضو واحد، بهذه السياسة وحذت الجمعية العامة حذو المجلس، ولم يكن هناك سوى صوتين معارضين وصوتين ممتنعين. وفي أوائل نيسان/أبريل اجتمع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في نيودلهي، وتوصلوا، في جملة أمور، إلى نتيجة اجماعية مفادها أن سياسة إقامة المستوطنات الجديدة تشكل خطرا بالغا على عملية السلام.

وقد أيدت زمبابوي دعوة وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لاقتناعنا بأن الأمم المتحدة يمكنها، بل وينبغي لها، أن تقوم بدور في إنقاذ عملية السلام وإعادتها إلى مسارها. وكما أعلن وزير خارجية زمبابوي في مؤتمر نيودلهي:

> "إن وفدي يود أن يكرر الإعراب عن دعوتنا للحكومة الإسرائيلية بأن تظهر التزامها بعملية السلام. إن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة سيرتد بالمنطقة بالتأكيد إلى الهاوية التي تحاول الخروج منها".

ونتيجة لذلك، نؤيد مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة، ونطلب من إسرائيل، وهي دولة لزمبابوي علاقات دبلوماسية معها، أن تكف عن إنشاء هذه المستوطنات، وأن تنظر بصورة جدية في العواقب

الوخيمة التي ستترتب على عملية السلام من جراء سياسة إقامة المستوطنات. وإننا نأمل في أن تسود قوى العقل وأن تنطلق عملية السلام من جديد على طريق راسخ وممهد.

السيد كوسيكان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أقل من شهرين اجتمعت الجمعية العامة في دورة مستأنفة للنظر في هذه المسألة بعينها. ومن دواعي أسفنا أن الحكومة الإسرائيلية لم تعر آذانا صاغية للرسالة الواضحة التي وجهها المجتمع الدولي على النحو المعرب عنه في القرار الذي اتخذ في تلك المناسبة.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية بالمضي بإنشاء مستوطنة إسرائيلية في القدس الشرقية يمكن أن يتسبب في تقويض روح الثقة والتعاون الحيوية لنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تسعى فيه جميع الأطراف المعنية دون كلل من أجل ضمان تنفيذ هذه العملية بنجاح، فإن هذا القرار يهدد بتقويض ما تم إنجازه حتى الآن من عمل شاق في عملية السلام.

وبطبيعة الحال، يحق لجميع الحكومات أن تنتهج سياسات تلبي احتياجات الإسكان لسكانها. ولكن اختيار القدس الشرقية كموقع لمشروع الإسكان أمر مثير للجدل لأن القيام بخطوات إنفرادية يمكن أن تغير من المركز الحالي للقدس ليس من شأنه إلا أن يعقد المفاوضات التي تواجه صعوبات بالفعل.

وكما نعلم جميعا، فإن الوضع النهائي للقدس - وهي مدينة ذات أهمية مقدسة، ليست بالنسبة لليهود فحسب، وإنما للمسلمين والمسيحيين أيضا - لا يزال خاضعا لنتيجة المفاوضات. ولذا تحث سنغافورة الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في المشروع الإسكاني في القدس الشرقية حتى يتسنى لعملية السلام أن تستمر دون عائق.

وتؤيد سنغافورة بشدة الرأي القائل بأن عملية السلام هي الطريق الوحيد لإحلال السلام والأمن للفلسطينيين وإسرائيل وجيرانها. وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بسلام شامل وعادل ودائم قائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفي إطار القانون الدولي. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة فلسطين ولتحقيق التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني.

السيد أولهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار قيد النظر من قبل الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمثل، في ضوء الآثار الهائلة المترتبة على أعمال إسرائيل، تعبيرا معقولا عن القلق، ويمثل المشروع الحد الأدنى من التدابير التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها. وما برح المجتمع الدولي يدين عن حق قرار إسرائيل ببناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية على أرض عربية مصادرة في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية منذ إعلانه في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٧. وإن إحراز ١٤ صوتا مقابل صوت واحد في مجلس الأمن و ١٣٠ صوتا مقابل صوتين في الجمعية العامة بشأن جبل أبو غنيم أمر لا يحتاج إلى بيان.

والقضية المثارة ضد أعمال إسرائيل واضحة جدا وقاطعة جدا، ولقد أبرزتها وفود كثيرة. ولا يمكن أن تعامل القدس قانونا بوصفها مدينة واحدة. فحتى عام ١٩٦٧ كانت القدس الشرقية، وهي لا تزال، جزءا من الضفة الغربية وتحت السيطرة العربية. وفي تلك السنة احتلت إسرائيل القدس الشرقية وأخضعتها لسيطرتها بوصفها دولة قائمة بالاحتلال. ومن هنا، فإن إدارة القدس الشرقية تقع تحت حكم القانون الدولي - أحكام لاهاي لعام ١٩٠٧ والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات العديدة لمجلس الأمن - وبالتحديد القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) وقرارات الجمعية العامة، بشأن الأعمال الإسرائيلية التي تغير الوضع القانوني والتكوين السكاني للمدينة. ولا تزال هذه الأعمال تعتبر باطلة ولاغية ولا تستند إلى أي أساس قانوني.

وبما أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وظلت كذلك منذ تقسيم فلسطين، فمن الواضح أن مركزها مشمول بإعلانات أوسلو والاتفاق الثنائي لعام ١٩٩٣ الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وينص ذلك الاتفاق بوضوح شديد على أنه يجب ألا يبدأ أي من الطرفين أو يتخذ أية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية ريثما تظهر نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. ولقد أعرب بوضوح عن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وهي تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن. والحقيقة أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف.

إن وضع القدس الشرقية، بالإضافة إلى المسألة القانونية، له أيضا جانب إنساني مأساوي، وهو جانب تناوله ممثل فلسطين صباح اليوم. فمنذ بداية الاحتلال صنفت إسرائيل المواطنين العرب في القدس، وبصورة لا تصدق، بأنهم "أجانب" في أرضهم، وأصدرت لهم تصاريح إقامة دائمة. والآن، خلال الـ ١٨ شهرا الماضية يجري تنفيذ سياسة ترحيل هادئ لفلسطينيي القدس الشرقية، مما أدى إلى طرد الآلاف. وهناك قيود مفروضة على تصاريح البناء والتخطيط. وتحبط بصورة منتظمة محاولات لم شمل الأسر، وينزع وضع الإقامة عن الأشخاص الذين ينتقلون خارج حدود بلدية القدس بدعوى أن مركز حياتهم قد تغير ولم يعد مدينة القدس. وكانت النتيجة الموثقة هي التفريق القسري بين الأسر، والأزواج، والزوجات، والأطفال. ويفقد الفلسطينيون منازل أجدادهم، ويحرمون من تصاريح العمل والمنافع الاجتماعية، ولا يستطيعون العودة إلى القدس. وإزاء هذه السياسة القائمة على الترحيل الهادئ، والأحوال المعيشية التي تزداد قساوة، يلوح في الأفق جبل أبو غنيم كنذير شؤم.

وكما نعلم جميعا، كان اتفاق أوسلو للسلام يقوم على أساس التنفيذ التدريجي بوصفه أضمن طريق للتغلب على العقبة الأساسية: وهي تزايد مستوى فقدان الثقة بين الطرفين. ولقد حققت عملية السلام في الواقع مستوى متزايدا من الائتمان والثقة. غير أنه من المؤسف أننا وصلنا اليوم إلى مرحلة علقت فيها حتى المحادثات، واستبدلت الثقة المتنامية بعداوة كبيرة. ولذا لا بد للمرء الآن أن يشكك في دعوة إسرائيل إلى الإسراع بمحادثات الوضع النهائي، التي من الواضح أنها ستجرى في جو مفرط في الريبة وتدني الثقة.

وتجب الإشارة إلى مسألة العنف. فلا شك أنه يمثل عقبة كأداء أمام عملية السلام. غير أن العنف يأتي في أشكال شتى. فإنكار الحقوق الأساسية للإنسان، ومصادرة الملكية الشرعية للمرء ودار أجداده، وحرمانه من حرية التنقل، وعرقلة النشاط الاقتصادي الضروري، واستيراد آلاف "الأجانب" لتوطنيهم في أرض مصادرة في الأرض المحتلة، والتقسيم المنهجي والمتعمد للضفة الغربية بواسطة الطرق الرئيسية السريعة الالتفافية، وإقامة المستوطنات بصورة عشوائية - كلها، في رأينا، تشكل سجلا واضحا من العنف ضد الفلسطينيين من جانب السلطات الإسرائيلية. وتنتهك هذه الأعمال القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وتنتهك الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. إن إنهاء العنف أمر أساسي، ولكننا نعني بذلك كل أشكال العنف، بما فيها تلك التي تثير العنف. فمثيرو العنف مذنبون شأنهم في ذلك شأن مرتكبيه.

ولا شك في أنه ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة أن تعرب عن الرأي الغالب للمجتمع الدولي وأن تعتمد مشروع القرار الذي يدعو إلى الوقف الفوري للبناء غير المشروع في جبل أبو غنيم. ويجب أن يتوقف النشاط الاستيطاني الذي يمثل جبل أبو غنيم نموذجا صارخا له. وفي هذه اللحظة، فإن اهتمامنا المباشر لا ينصب حتى على استئناف عملية السلام والمفاوضات؛ يجب أن ينصب على وقف الانزلاق نحو الأعمال العدائية. وحتى الأصوات المستنيرة في إسرائيل قد لاحظت أنه ما لم يحدث تغيير عاجل وجذري، فإن عملية السلام ستذوى. وهناك الكثير جدا مما يتعرض للخطر في الأزمة الحالية بحيث لا يجوز التعامل معها بإهمال. ويجب على المجتمع الدولي والجمعية العامة أن يعلنا عن مطالبتهما بوقف التدابير الانقسامية والعودة إلى عملية السلام الحقيقية.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ما برح مجلس الأمن في الشهور الأخيرة يتناول الحالة التي نجمت عن قرار حكومة إسرائيل ببناء مستوطنة في منطقة هار حوما/ جبل أبو غنيم في الأراضي العربية المحتلة في القدس الشرقية، وردود الفعل تجاه ذلك القرار. ومن أسف أن أعضاء مجلس الأمن لم يتمكنوا من تقديم رد موحد على هذه المشكلة. ولهذا السبب، قررنا جميعا الآن، متحدين من أجل السلام، دراسة الحالة في الدورة الاستثنائية الطارئة هذه للجمعية العامة، وهي جهاز المنظمة السياسي الذي يعتبر مضرب المثل في الديمقراطية. وترى كوستاريكا أن هذه الدورة الاستثنائية تمثل دون شك فرصة ضرورية وهامة لكي تمتثل الأمم المتحدة لالتزامها الأساسي في ضمان السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان لجميع الشعوب.

وترى كوستاريكا أن من الأهمية الحاسمة بمكان مواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط حالا. وفي هذا الصدد، لا غنى عن مواصلة مفاوضات السلام التي

تستهدف التنفيذ التام لاتفاق أوسلو، الذي اضطلع به بفضل القيادة البصيرة والهمة والشجاعة لكل من رئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحاق رابين، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وهذا هو السبيل المنطقي الرشيد المعقول الوحيد لتحقيق السلام. وفي هذا السياق، تؤيد كوستاريكا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكذلك مطالب إسرائيل العادلة في ضمان حدود آمنة. وترى كوستاريكا أن الامتثال التام وغير المشروط لاتفاقات السلام التي اعتمدت على النحو المطلوب والسارية المفعول، سيفي باحتياجات الشعبين.

ولذا، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن قرار حكومة إسرائيل ببناء مستوطنة في هار حوما/ جبل أبو غنيم يتعارض والقانون الدولي، ويعرض على نحو خطير تنفيذ اتفاق أوسلو، ولا يتسق والرغبة في السلام لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وهذا القرار يمثل انسحابا من الالتزام الشجاع بالسلام المضطلع به من جانب رئيس الوزراء رابين. وإن كوستاريكا التي لا تؤيد هذا القرار، تدعو حكومة إسرائيل إلى تغيير هذه السياسة وتشجعها على الوفاء بما تم الاتفاق عليه في أوسلو. إن سلام الأبطال يتطلب ويقتضي فرصة جديدة. وكما قال اسحاق رابين:

"لا يزال الطريق طويلا. ومع ذلك، فقد عقدنا العزم على مواصلة السير فيه حتى نحقق السلام للمنطقة، ولأبنائنا وأبناء أبنائنا، ولجميع شعوب المنطقة. هذه هي رسالتنا وسوف نؤديها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ٣٩، ص ٣٠)

هذه هي روح السلام التي ينبغي أن تسود في الشرق الأوسط. ويرى وفدي أن الجمعية العامة ينبغي أن تؤيد بحزم عملية السلام وأن تدعو الطرفين صراحة إلى مواصلة مفاوضات المركز النهائي بحسن نية. ويجب أن تكون هناك دعوة واضحة للطرفين لتجنب أو لوقف جميع الأعمال التي قد تزيد من صعوبة استئناف عملية السلام، بما في ذلك بناء المستوطنة في هار حوما/جبل أبو غنيم.

ومن أسف أن عملية السلام تتهددها أيضا الأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا في أراضي إسرائيل ضد أهداف مدنية، وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح البشرية. وهذه أعمال إجرامية ينبغي إدانتها. فكل الأعمال والممارسات الإرهابية هي أعمال وممارسات إجرامية ولا مبرر لها، بغض النظر عن مكان ارتكابها وهوية مرتكبها، وبصرف النظر عن أي اعتبار سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي أو ديني قد يستخدم لتبريرها. وكما اعترفت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، فإن استخدامها يتعارض ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. بل وأكثر من ذلك، ترى كوستاريكا، أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخلص منها. وفي هذا الصدد، تشعر كوستاريكا بالسرور لأن السلطة الفلسطينية وإسرائيل قامتا برفض وإدانة استخدام الممارسات الإرهابية.

وتدعو كوستاريكا الطرفين أن ينجزا، وفقا لاتفاق أوسلو وبتعاون المجتمع الدولي، حلا عادلا وشاملا لمركز القدس من شأنه ضمان حقوق جميع الأطراف، وبخاصة حرية العبادة وحرية وصول المؤمنين من جميع الطوائف والجنسيات.

وأخيرا تؤكد كوستاريكا من جديد دعوتها القوية المؤيدة للسلام وعملية تنفيذ اتفاق أوسلو. إن المواقف المتطرفة من الطرفين يجب ألا تسود. وينبغي أن تدوم الإرادة التي عبر عنها والتزم بها الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين عندما وقعا على اتفاق السلام. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن لإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تسيرا فيه، وهو، كما قال الرئيس عرفات، سبيل،

"لطي صفحة القتل والتدمير، إلى الأبد، ولكي يعيش الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي، جنبا إلى جنب، في دولتين مستقلتين، تحترم كل منهما الأخرى". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، ص ٣٤)

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفد بلدي ببالغ القلق إزاء التطورات في الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الأراضي المحتلة وقرار حكومة إسرائيل الأخير القيام بإنشاء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين اليهود في منطقة جبل أبو غنيم/ هار حوما من القدس الشرقية. إن إنشاء الوحدات السكنية الجديدة ليس بطبيعة الحال، سوى آخر إجراء في سلسلة من الإجراءات والسياسات التي اعتمدتها حكومة إسرائيل بشأن الأراضي المحتلة، والتي تستهدف كلها فرض أمر واقع على الفلسطينيين. ونحن نعتقد أن هذه السياسات ليست فقط غير مفيدة لعملية السلام، بل إننا

على يقين بأنها تتنافى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، كانت النقطة الوحيدة المضيئة في عملية السلام الاتفاق المتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من الخليل. وكنا نأمل أن يكون الاتفاق إيذانا بنقطة تحول سارة لعملية السلام بعد الضربات القاصمة تقريبا التي نزلت بها أثناء ١٩٩٦. ودون أن تساورنا أية أوهام بأن عملية السلام ستمضي دونما عقبات، كنا قد تشجعنا، حتى عهد قريب جدا، بالتطورات الإيجابية التي حدثت منذ مؤتمر مدريد، وسمحنا لأنفسنا ببعض الأمل المشوب بالحذر بأن السلام والاستقرار في المنطقة أصبحا أخيرا في المتناول.

وفيما يتعلق بالقدس، يتفهم وفدي تماما تعلق الإسرائيليين بهذه المدينة. إلا أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن حكومة إسرائيل وشعبها يجب أن يعترفا أيضا بأن للفلسطينيين وغيرهم نفس المشاعر القوية بالنسبة للمدينة.

والطابع البالغ الحساسية والفريد لمسألة وضع القدس كان مصدر إلهام للقرار الحكيم المتخذ في أوسلو بتأجيل المناقشات بشأن الموضوع حتى آخر مرحلة في المفاوضات. وبالتحديد من أجل ضمان أن تجرى تلك المفاوضات بحسن نية وبروح من الأخذ والعطاء، تقرر أيضا أن يمتنع الطرفان المعنيان عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تغير الوضع القائم. وفي رأينا، لا يمكن أن تؤدي الخطوة الأخيرة من جانب إسرائيل إلا إلى الإضرار بنتائج تلك المفاوضات.

لقد ذهلنا إزاء توافق الآراء والإجماع الكامل الذي اتسمت به جولتان من المداولات في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع خلال شهر آذار/مارس من هذه السنة. لقد أدانت غالبية الوفود القرار الإسرائيلي واتفقت جميعها، فيما عدا إسرائيل، على أنه سيؤثر سلبيا على عملية السلام. ولهذا شعرت حكومتي بأسف بالغ لمنع مجلس الأمن من ممارسة مسؤولياته بموجب الميثاق نتيجة لتصويت سلبي من عضو دائم. ولا شك أن هذه الحالة دفعت بالحكومة الإسرائيلية إلى المضي قدما في بناء وحدات سكنية تحديا لدعوة الأغلبية الساحقة بإعادة النظر فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت وجهة نظر المجتمع الدولي خلال المداولات بشأن الموضوع في دورة الجمعية العامة المستأنفة في آذار/مارس، والتي أدت إلى اعتماد القرار ٢٢٣/٥١، كما عبرت عنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تكلمت خلال المداولات، مؤيدة تأييدا ساحقا لتوجيه الرسالة الصحيحة إلى الحكومة الإسرائيلية بشأن الضرر الذي تلحقه سياساتها بعملية السلام وبموقفها في المجتمع الدولي.

وقد أيد وفدي المطالبة بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة هذه لأننا نعتقد أنها المحفل المناسب. ونختلف بقوة مع أولئك الذين يقولون بأن الأمم المتحدة ليس لها دور في الأزمة. وعلى العكس من ذلك، نحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يقع على عاتقها دور هام في تعزيز السلم في كل مكان. ويسعدنا بصفة خاصة أن تمارس الجمعية العامة ذلك الدور على نحو مسؤول بالمطالبة بعملية السلام وتأييدها على أساس اتفاقات مسبقة أبرمتها الأطراف ذاتها، بالإضافة إلى توكيد الحاجة إلى الإنصاف والعدالة والنزاهة. ومن ثم، فإن التزام منظمتنا الصمت الآن سيرقى إلى مرتبة التخلي عن مسؤولتها العالمية وقد يفسر على نحو خاطئ من جانب أي من الطرفين على أنه تأييد للسياسات الإسرائيلية الحالية.

وفي الختام، إن الوقت لم يفت بعد حتى تعيد الحكومة الإسرائيلية النظر في موقفها وتقرر وقف أعمال البناء. وهذا هو السبيل الوحيد لإعطاء دفعة جديدة لعملية السلام وضمان السلم والأمن في المنطقة على المدى الطويل. ولهذا نطالب من يتمتعون بنفوذ وسلطان على إسرائيل بممارستهما تأييدا للسلم والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة لفترة طويلة من أجل ضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وفي هذا المقام، يجدر بأولئك الذين اضطلعوا بدور رائد في المصالحة بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط أن يتفادوا التحيز على نحو يثير الشك إلى جانب أحد الأطراف. ووفدي على اقتناع بأن النهج المتوازن وحده هو الذي يمكن أن يجلب السلام إلى المنطقة، وعاجلا لا آجلا.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمما يدعو إلى بالغ الأسف أن تجتمع هذه الجمعية مرة أخرى، بعد أقل من شهر، للنظر في التطورات المزعجة

في الأراضي العربية المحتلة. ومما يثير في باكستان شعورا بخيبة الأمل العميقة والأسف أنه بالرغم من الرفض الساحق للأعمال الإسرائيلية الأخيرة من جانب العضوية العامة، فشل مجلس الأمن في مناسبتين متتاليتين في الاضطلاع بمسؤولياته عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا الشلل من جانب مجلس الأمن أحبط بجلاء إرادة المجتمع الدولي، الذي كان يتوقع من المجلس أن يستجيب بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، فيتناول مسألة حيوية كهذه في منطقة من العالم قابلة للتفجر. وليس هناك أمر أدعى إلى الشعور بأسف أكبر من رؤية إسرائيل تنتهز استمرار عجز مجلس الأمن عن اتخاذ المبادرة كفرصة لتكثيف أعمالها من جانب واحد في تجاهل تام لطموحات الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

ولهذا، أصبح حتميا الآن على الجمعية العامة أن تتناول هذه الحالة الطارئة وأن تعلن رأيها بشأن المسألة بعبارات واضحة لا لبس فيها. ومن الضروري أيضا أن يسمع صوت المجتمع الدولي المنادي بالتعقل والعدالة خلال مداولات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة هذه، وأن تتخذ تدابير فعالة لمواجهة الأعمال والسياسات الإسرائيلية غير المشروعة.

وبشعور بأشد القلق تنظر حكومة باكستان إلى إجراء إسرائيل ببدء بناء مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم من القدس الشرقية. وواصلت إسرائيل أيضا إبقاء النفق الممتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في الحرم الشريف مفتوحا. وشعرنا بانزعاج مماثل أيضا عندما علمنا أن إسرائيل واصلت عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية بإصدارها حظرا على الفلسطينيين من دخولها وسحب تصاريح الإقامة من السكان العرب الأصليين في المدينة.

وتود باكستان أن تنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لكي تدين بقوة جميع هذه الأعمال والسياسات، التي تشكل انتهاكا صارخا لقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة وإعلان المبادئ والاتفاقات التالية له المبرمة بين الفلسطينيين وإسرائيل. وهذه التدابير مزعجة أيضا بصفة خاصة لأنها تشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام التي أقيمت من خلال مبادرات جريئة وشجاعة اتخذت في وقت سابق.

لقد بددت الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية مرة أخرى الآمال بأن تؤدي عملية السلام إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير في وقت مبكر من خلال إنشاء وطن مستقل. وأن دعم باكستان للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف معروف جيدا. وقد قلنا باستمرار إن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨) لا تزال تقدم إطارا عادلا قابلا للبقاء لسلم دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن القيام بدور فعال من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط بطريقة شاملة. ويجب أن نعارض أي محاولات لإحباط مشاركة مجلس الأمن في عملية السلام عن طريق إدخال علامات مميزة تعسفية لعمليات حفظ السلام في سياق إصلاح الأمم المتحدة، وإن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، المنشأة عام ١٩٤٨، لا تزال تعمل في الشرق الأوسط. وقد شكل مراقبو هذه الهيئة النواة لعمليات أخرى لحفظ السلام بإشعار قصير الأجل. وما فتئوا يساعدون قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في هضبة الجولان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولهذا يجب أن نحافظ على المركز والهيكل الحاليين لهيئة مراقبة الهدنة حتى الحل النهائي للحالة في الشرق الأوسط.

إن المجتمع الدولي يجب أن ينقذ منطقة الشرق الأوسط، في هذا المنعطف الحرج، من جو الصراع والحرب. ويجب التقيد بأحكام الاتفاقات المبرمة بين الفلسطينيين وإسرائيل بإخلاص نصا وروحا. ويجب أن تخضع القيادة الإسرائيلية للحقائق على الطبيعة وأن تحل جميع المسائل المعلقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها العكس الفوري لأعمالها المزعجة.

ويتعين الآن على الجمعية العامة أن تقوم بما فشل مجلس الأمن في القيام به. وفي هذا السياق، نود أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى موقف حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، الموضح بجلاء في البيان الصادر بشأن القضية الفلسطينية في المؤتمر الوزاري الثاني عشر للحركة.

وتتحمل الجمعية الآن المسؤولية الرسمية عن ضمان عدم تقويض عملية السلام نتيجة للإجراءات الاستفزازية وغير المسؤولة التي تتخذها إسرائيل.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم الفلبين اليوم الى الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في الإعراب عن القلق الجماعي إزاء الحالة في القدس والأراضي المحتلة.

إن الفلبين تعتبر منذ زمن طويل أن مدينة القدس الشريف هي الكنز المقدس للمؤمنين بالمسيحية والإسلام واليهودية. وبالتالي، فلا مجال لاتخاذ إجراء من طرف واحد فيما يتعلق بإدارة وتطوير هذه المدينة. ومن ثم فإن قرار الحكومة الإسرائيلية بالشروع في البناء في الجزء الشرقي من القدس يُعتبر مبعثا على القلق الشديد. ومن المؤسف أن ذلك العمل لا يتطابق مع روح الحوار والمصالحة التي اتسم بها، من نواح أخرى، مغزى العلاقات بين حكومتي إسرائيل وفلسطين بينما تنخرطان في عملية السلام؛ ولا يتسق مع روح وقصد الاتفاقات المعقودة بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية.

وكنا نأمل أن أصواتنا الجماعية، على نحو ما سبق أن أعربت عنه العديد من الوفود في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن المعقودة في الشهر الماضي، فضلا عما أعرب عنه وزراء خارجية حركة عدم الانحياز على النحو الوارد في الجزء المتعلق بفلسطين في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في نيودلهي، قد أقنعت إسرائيل بإعادة النظر في عملية البناء الجارية في القدس الشرقية، وفي وجودها في الأراضي المحتلة ككل. كما حثت أصواتنا جميع الأطراف على الرجوع الى الجلوس في أماكنها من جديد حول طاولة المفاوضات بشأن عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط.

وللأسف، لم يتحقق أملنا. وعلى الرغم من ذلك، ترك الباب مفتوحا أمام جميع الأطراف للعودة الى طريق المصالحة والتفاوض، كما أظهر التقدم المحرز في عملية السلام مؤخرا، في كانون الثاني/يناير من هذه السنة.

وتتيح هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للمجتمع الدولي فرصة ليس فقط لمناقشة الحالة قيد النظر فحسب ولكن أيضا لاتخاذ إجراء فعال لمعالجة هذه الحالة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري اتخاذ قرار بأغلبية كبيرة. وفي رأينا أنه ينبغي لمثل هذا القرار أن يتضمن عناصر نعتقد أنها أساسية للتوصل الى حل عادل للحالة قيد النظر. وتشتمل هذه العناصر على تأكيد ودعم لعملية السلام استنادا الى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والتنفيذ التام وفي حينه للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل بين حكومتي إسرائيل وفلسطين. وينبغي لهذا القرار أن يشدد على ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى ضرورة ضمان حرية تنقل الأفراد ونقل السلع في الأراضي.

وينبغي لهذا القرار أيضا أن يؤكد انطباق القانون الإنساني الدولي ذي الصلة، أي اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأحكام لاهاي لعام ١٩٠٧ حيث أنها تنطبق على القدس الشرقية والأراضي المحتلة بوجه عام. كما نأمل في أن يشتمل أي قرار يتم اتخاذه على أحكام تسند الى الأمم المتحدة دورا نشطا في الأزمة الحالية، بما في ذلك عن طريق إرسال فريق من مراقبي الأمم المتحدة.

وأخيرا، يحدونا أمل وطيد في أن يكون عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة واتخاذ قرار فعال بمثابة عامل حفاز في استعادة روح التعاون والحوار فيما بين جميع الأطراف في عملية الشرق الأوسط.

السيد اندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد انقطاع يقل عن شهرين، أحيلت هذه المسألة نفسها مرة أخرى على هذه الهيئة نظرا للحالة الطارئة التي تسود حاليا في الشرق الأوسط. إن عدم قدرة مجلس الأمن على إرسال رسالة جماعية للعالم، يؤكد فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أمر مثبط للهمة للغاية.

ومن المؤسف للغاية أن الحالة الراهنة تدهورت، بالرغم من النداءات الجادة التي وجهها المجتمع الدولي الى الحكومة الإسرائيلية للتوقف، في جملة أمور، عن بناء المستوطنات في جبل أبو غنيم. ومن المؤكد أن مثل هذه الأعمال تقوض عملية السلام في المنطقة.

ويتمثل الجوهر ذاته لعملية السلام في التنفيذ الكامل لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بما يؤدي الى الحصول على مركز الدولة بالكامل. ويعرب كل من حكومة وشعب ناميبيا عن تضامنهما الشديد مع شعب فلسطين. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء زخم كبير لعملية السلام بحيث يُكفل تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، التي تشكل عنصرا أساسيا في الحق في تقرير المصير.

ونحن نشهد على الدوام تصاعدا متزايدا باستمرار للعنف في المنطقة، الذي بدوره يوهن مفاوضات السلام الهشة بالفعل. وإراقة الدم المؤسفة للناس من الجانبين تبرر التقاء زعماء المنطقة حول طاولة المفاوضات بحيث تعطى فرصة للسلام.

إن رسالتنا الى الأطراف المعنية لم تتغير، فليس هناك بديل للسلام، ولا يمكن لنا التعايش مع العنف. وتكرر جمهورية ناميبيا ذكر اعتقادها الراسخ بضرورة الإبقاء على الأمل بغية التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وهذا هو ما يصبو إليه العالم بأسره ويتوقعه من جميع الزعماء في هذه المنطقة الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث ناميبيا جميع الزعماء العرب والاسرائيليين على عدم التراخي في جهودهم في إطار المبادئ والجداول الزمنية المتفق عليها.

وفي المؤتمر الوزاري الثاني عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، المعقود مؤخرا في نيودلهي، أكد الوزراء من جديد تأييدهم المطلق لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك أيد وزراء عدم الانحياز عملية السلام الجارية وناشدوا حكومة إسرائيل، من بين أمور أخرى، التقيد بالتزاماتها وتعهداتها بتنفيذ أحكام الاتفاقات بما يتماشى مع الجدول الزمني المتفق عليه. ولاحظوا أيضا أن إسرائيل لم تحترم ولم تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وناميبيا، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، ملتزمة التزاما كاملا، طبقا للولاية النابعة من نيودلهي، بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لاستنباط سبل ووسائل للتوصل الى اتفاق مرض للطرفين يستند الى مبادئ القانون الدولي.

إن انعقاد الجمعية العامة، بحد ذاته، يتماشى مع ما طلب وزراؤنا من الأمم المتحدة أن تفعله، لأن واحدة من مسؤولياتها هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية دائمة عن فلسطين حتى تحل جميع المشاكل المتعلقة بعملية السلام. وبالتالي، فإن اتخاذ قرار بشأن الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة هو قرار مناسب بالتأكيد. والوفد الناميبي سيؤيده.

السيد حزمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع اليوم وفقا لإجراء نادر واستثنائي في تاريخ الأمم المتحدة، وهو إجراء لا يلجأ اليه إلا في الظروف الخطيرة للغاية. فنادرا ما طُلب من عضوية الأمم المتحدة عقد دورة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥)، بعنوان "متحدون من أجل السلام". والجمعية العامة، في هذا القرار،

> "تقرر أنه لو قصر مجلس الأمن، بسبب انعدام الإجماع لدى الأعضاء الدائمين، في تحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين في أي حالة يبدو أنها تشكل تهديدا للسلام، أو خرقا للسلام، أو أعمالا عدائية، فإن الجمعية العامة تنظر في المسألة بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما". (القرار ٣٧٧ (د-٥)، الفقرة ١)

وعقب تقصير مجلس الأمن في اتخاذ قرار بسبب ممارسة عضو دائم لحق النقض، انعقدت هذه الدورة الإستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بطلب من أغلبية كبيرة للدول الأعضاء لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لصون السلام والأمن في المنطقة.

إن الحالة في فلسطين اليوم خطيرة بالفعل. ويرى وفدي أن بناء مستوطنة إسرائيلية جنوب القدس الشرقية في جبل أبو غنيم يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ولقد أظهرت الأحداث الأخيرة التي أودت بحياة عدة أشخاص العواقب المتفجرة التي يحتمل أن تترتب على الأعمال الإسرائيلية. وما لم يتم وقف أعمال البناء حالا، فبإمكانها أن تقوض أسس عملية السلام بذاتها، وهي الأسس التي وضعتها مختلف الأطراف المعنية بعد طول عناء، بما يترتب على السلام والأمن في المنطقة عن ذلك من مضاعفات خطيرة.

والمؤسف للغاية أن احتمالات السلام في فلسطين - بل في الشرق الأوسط كله - التي كانت تبشر بكل الخير عقب اتفاقات مدريد المبرمة قبل خمس سنوات، تتعرض الآن للخطر بفعل الإجراءات غير المسؤولة والاستفزازية للحكومة الإسرائيلية، مما أسفر عن اندلاع أعمال عنف جديدة. ولقد طلبت الجمعية العامة بقرارها ٢٢٣/٥١ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى الحكومة الإسرائيلية، في جملة أمور، أن تمتنع عن القيام بجميع الإجراءات أو

التدابير، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، التي يمكن أن تغير الحقائق على الأرض وتجهض مفاوضات المركز النهائي. وهذا القرار، على غرار قرارات عديدة أخرى اتخذت في الماضي، اصطدم بآذان صماء في اسرائيل. واستمر البرنامج الإسرائيلي لبناء مستوطنات جديدة دون هوادة، منتهكا انتهاكا صارخا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهو بالتالي غير قانوني على نحو كامل بموجب القانون الدولي، ويمثل تحديا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الواضح تماما أنه منذ احتلال إسرائيل للقدس، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهاج سياسة منتظمة تتمثل في تهويد المدينة، ولا سيما القطاع العربي من القدس الشرقية. والواقع أنه فيما بدأ العمل في إنشاء المستوطنات في الأجزاء الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة في منتصف عام ١٩٦٨، فإن التدابير المتعلقة بالقدس بدأت فورا بعد احتلالها، مما أفضى إلى قيام إسرائيل بضمها على نحو غير قانوني يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٦٧ متحدية الرأي العام الدولي والقانون الدولي.

إن السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالقدس اتصفت على مر السنين بالترهيب والمضايقة، وتدمير الممتلكات العربية تحت شتى الذرائع، وتهويد الاقتصاد العربي في القدس الشرقية باتخاذ مختلف التدابير السياسية والإدارية، وتسجيل العرب بهدف حرمان الغائبين من ممتلكاتهم التي كانت تصادر حينئذ وفقا لما يسمى بقانون الغائبين لعام ١٩٥٠.

وتجدر الملاحظة أن عمليات المصادرة كانت تجري بحجة المصلحة العامة، ولكن المستوطنات الإسرائيلية هي التي كانت تزدهر بدلا من المستشفيات أو المدارس أو الطرق. وحتى الحفريات بحجة الكشف عن الآثار، تم اللجوء إليها عندما كانت تؤدي إلى انهيار العديد من المنازل العربية التي يضطر أصحابها الى التخلي عنها لأسباب السلامة. والممارسات الأخيرة أدانها ما لا يقل عن ١٣ قرارا اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

إن سياسة البناء الحالية في جبل أبو غنيم هي مجرد امتداد لسياسة إسرائيلية راسخة ترمي بصورة منتظمة إلى تغيير طابع القدس وتكوينها الديموغرافي ومركزها القانوني. ولا يسع المجتمع الدولي الذي نمثله هنا أن يسمح باستمرار الانتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وهذه القرارات تؤكد على عدم جواز حيازة الأرض بالقوة وعدم جواز تغيير المركز القانوني للقدس بتغيير طابع المدينة المقدسة وتكوينها الديمغرافي.

لذلك يكرر وفدي إدانته الشديدة لهذه الأعمال الإسرائيلية التي تنتهك روح ونص اتفاقات السلام على حد سواء، وهي الاتفاقات التي وقع عليها الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني. ويطلب وفدي مرة أخرى إلى الحكومة الإسرائيلية أن تصغي إلى صوت المجتمع الدولي وأن توقف فورا جميع أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لاستمرار بقاء عملية السلام وبالتالي للسلام والأمن الإقليميين.

وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا بأنه لا يوجد بديل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي، تسوية تؤدي إلى احلال سلام واستقرار دائمين في جميع بلدان المنطقة، تمشيا مع مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وضمن إطار القانون الدولي. ولهذا الغرض، وفي ضوء تقصير مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته بفضل - بل بغير فضل استعمال حق النقض، يتحتم على الجمعية أن تبدي رأيها في مسألة السلام والأمن الهامة هذه. ونحث الجمعية على أن تؤيد بقوة مشروع القرار المعروض عليها، حتى تبعث برسالة واضحة لا لبس فيها إلى إسرائيل مفادها أن المجتمع الدولي لا يوافق على إجراءاتها ولن يتغاضى عنها.

صحيح أن إسرائيل تجاهلت قرارات قديمة وحديثة للجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. غير أن هذا الأمر ينبغي ألا يثبط عزيمة المجتمع الدولي على أن يضطلع بدوره المشروع ويتحمل مسؤوليته، مثلما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أن يبعث مرة أخرى برسالته الهامة إلى إسرائيل، وهي دولة عضو في هذه المنظمة.

وأود أن أؤكد أننا، نحن المجتمع الدولي عندما نفعل ذلك فإننا لا نوشك على التدخل في مفاوضات

ثنائية تجري بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إنما نقوم فقط بالإعراب عن قلقنا الخطير إزاء الأثر السلبي الممكن أن يترتب من جراء استمرار الإجراءات الإسرائيلية على هذه المفاوضات الحساسة للغاية. والواقع أننا نسعى إلى كفالة ألا يتم الإضرار بهذه المفاوضات أو تقويضها بحيث يتعذر إكمالها بسبب تعنت أحد الطرفين.

وفي الختام، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد مجددا وبقوة موقف ماليزيا المعروف جيدا وهو الالتزام الكامل والتأييد الذي لا يتزحزح والتضامن المستمر مع الشعب الفلسطيني في نضاله الباسل من أجل سلام عادل ودائم ودولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تكون عاصمتها القدس، تلك المدينة المقدسة للمسلمين واليهود والمسيحيين.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع اليوم في دورة استثنائية طارئة لأن الأحداث في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة عرضت للخطر عملية السلام في الشرق الأوسط، والسلام الهش الذي تحقق حتى الآن. ونحن كأعضاء في الأمم المتحدة علينا واجب الحفاظ على تلك العملية وضمان عدم تدهور الحالة الى مدى أبعد.

كان إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني، الذي تم التوقيع عليه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قد بعث الأمل في تسوية نهائية لقضية فلسطين. واعتبره المجتمع الدولي قفزة نوعية في سير العملية وعلامة على التغيير الواعد. غير أن عدة تطورات غير مواتية حدثت منذ ذلك التاريخ. فقد بُني نفق مثير للجدل وفتح في الحرم الشريف، مما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦). واستمر بناء المستوطنات الإسكانية في المناطق المتنازع عليها، مما يثير استياء الشعب الفلسطيني. وهو يبدو الآن وقد فقد كل ثقة في عملية السلام.

وتأسف حكومة غيانا على أن الحكومة الإسرائيلية ارتأت أن تمضي قدما في بناء مستوطنة أخرى في القدس الشرقية بالرغم من اعتراضات الفلسطينيين والمجتمع الدولي الأوسع. وفي هذا الصدد نذكر بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥١ الذي اتخذته في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٧ والذي طالب إسرائيل بجملة أمور منها

"أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات أو تدابير، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، تغير واقع الأمر على الطبيعة، فتجهض مفاوضات الوضع النهائي، وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط"؛ (A/RES/51/223، الفقرة ١).

ويجب احترام حقوق ومصالح كافة الدول والشعوب المعنية والوفاء بها. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني, وبالمقابل يجب إيلاء الاعتبار لشواغلها الأمنية. لأنه ما لم تتحقق تسوية عادلة وشاملة، فلن ينعم الشرق الأوسط بسلم وأمن دائمين.

ويجب أن تولي هذه الدورة الاستثنائية الطارئة في هذه المرة اهتماما عاجلا للمظالم العديدة التي ترتكب ضد الفلسطينيين. فمصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل، والاعتقال دون محاكمة، وغير ذلك من انتهاكات حقوقهم الإنسانية، هي مسائل خطيرة تنبغي معالجتها فورا. وتدعو حكومة غيانا الى إيقاف كل السياسات والممارسات التي تهدد بتدهور الوضع. وعلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية التقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويجب عليهما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط، كما يجب عليهما مواصلة مفاوضات السلام للتوصل الى تسوية عادلة لجميع المسائل المعلقة، بما في ذلك الوضع النهائي للقدس، مهد عدد من ديانات العالم الرئيسية.

وإذ نندد بالمظالم الواقعة على الفلسطينيين، وما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل لحقوق الشعوب كافة، بما فيها الشعب الفلسطيني، في تقرير المصير، وفي السيادة، وفي السلامة الإقليمية. فهذه مبادئ هامة يجب على الأمم المتحدة أن ترفع لواءها إذا أرادت أن تبقى وفية لميثاقها. والمرجو أن تؤدي هذه الخطوة الجديدة من جانب الجمعية، التي تتصرف وفقا لقرار الجمعية العامة المعنون "متحدون من أجل السلام"، الى خلق دينامية جديدة في البحث المستمر عن تسوية للقضية الفلسطينية.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في غضون أقل من ٤٥ يوما نجد أنفسنا مرة أخرى نشارك بشعور بالقلق في مناقشة مسألة

المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية. وإننا نفعل ذلك كي نطلب من الطرفين ألا يرجعا ادراجهما في المفاوضات التي كانت تجرى بينهما حتى قبل وقت قريب. والكلمات التي ندلي بها هي ببساطة للتعبير عن أمنيتنا الحقيقية في ضمان سلامة العملية ولتشجيع الطرفين على تجديد التزامهما بالسلام.

وما من بديل آخر في الشرق الأوسط. ويجب أن يقوم السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعلى أساس اتفاقي مدريد وأوسلو، وفي الإطار المفهومي لمبدأ الأرض مقابل السلام الذي كان مصدر إلهام للعملية التفاوضية برمتها. ولتحقيق هذا الهدف يجب تجنب الأعمال الفردية التي تتنافى وجوهر العملية.

ولذاك السبب فإن القرار القاضي ببناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية يثير بالغ القلق، لأنه يغير جو التفاهم والثقة الذي هو شرط لإحراز التقدم في المفاوضات. ولذلك نحث حكومة إسرائيل على إعادة النظر في هذا التدبير وتقييم آثاره في ضوء مصالحها الأساسية والدائمة - وهي العيش في سلام مع جيرانها.

ومن الواضح، من ناحية أخرى، أنه بدون الاعتراف بحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة بمنأى عن أعمال العنف أو التهديد بها، لن يكون السلام ممكنا. وفي ذات الوقت لا شك في أنه لن تكون هناك عملية سلام بدون احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد نؤكد من جديد ما سبق أن ذكرناه في مجلس الأمن في ٦ آذار/مارس: أن المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة غير قانونية، لأنها تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٤٦ (١٩٧٩) وغيرهما من القرارات الأخرى، ولأنها تنتهك مبدأ تحريم الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي يتجلى في المادة ٢، الفقرة ٤، من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للشرق الأوسط، نحث الجميع على التصرف باعتدال مع استشعار روح الالتزام، لتجنب المواقف الفردية المتصلبة التي لا تفيد سوى المتطرفين الذين لا يودون أن يروا عملية السلام تكلل بالنجاح. ونرجو أن يستعاد مناخ الثقة المتبادلة حتى يتمكن الطرفان مرة أخرى من الجلوس على طاولة المفاوضات ليبنيا معا مستقبلا جديدا.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية باسم وفد فييت نام، أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني، لأعرب لكم عن شكري، سيادة الرئيس، على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبسبب الطابع غير العادي والعاجل لهذه الحالة، وافق وفدي على طلب عقد هذه الجلسة المقدم من رئيس مجموعة الدول العربية ورئيس حركة عدم الانحياز.

إن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وخاصة شروع إسرائيل في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية المحتلة، أمر يثير بالغ القلق لدى المجتمع الدولي بأسره. وله آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط، ويشكل خطرا جسيما يجعل التقدم الذي أحرز مؤخرا بصعوبة كبيرة أكثر عرضة للضياع. ولا بد من رفض هذه الإجراءات رفضا شديدا، ولا بد من وضع حد لها فورا. ومن المهم في هذه الآونة الحرجة إعادة التأكيد من جديد على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وتنفيذها.

ويحث وفد فييت نام على بذل كل الجهود الممكنة من أجل البحث عن حل مرضٍ ودائم لهذه المسألة. وللأمم المتحدة في هذا الصدد دور هام عليها أن تؤديه. ولكن استخدام حق النقض في مناسبتين متلاحقتين خلال أقل من أسبوعين سد الطريق أمام مجلس الأمن، ولم يستطع المجلس أن يقوم بدوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة، وبأغلبية ساحقة، قرارا يدعو إلى الوقف الفوري لبناء هذه المستوطنات. إلا أن هذا القرار تم تجاوزه. وكل هذه التطورات تدعو للأسف. وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة من أجل المساعدة في حل المشكلة وتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

ولقد ظلت فييت نام تتابع عن كثب التطورات في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين. ولقد أيدنا باستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب بالتقدم الهام الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية، ويشمل: إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ ونجاح إجراء أول انتخابات فلسطينية عامة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ للمجلس التشريعي ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية. ونرحب بصفة خاصة بالخطوة الإيجابية الأخيرة المتمثلة في توقيع اتفاق الخليل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الذي أدى إلى إعادة وزع القوات الإسرائيلية من معظم أجزاء الخليل. وهذه الإنجازات تقوم الحاجة إلى الحفاظ عليها، ولا بد من بذل جهود أكبر في سبيل التحقيق الكامل للتسوية الشاملة العادلة التي طال انتظارها في الشرق الأوسط.

ولقد أوضح المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز، الذي انعقد في نيودلهي من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أن الحالة الراهنة الناتجة عن بناء المستوطنات في القدس إذا ما استمرت، فستستدعي اتخاذ تدابير وإجراءات أخرى من جانب بلدان الحركة. وهذه الرسالة ينبغي أخذها مأخذ الجد. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها، وأن تظهر حسن النية وتمتنع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تقوض عملية السلام. ونظرا لخطورة الوضع والحاجة الملحة إلى إنقاذ عملية السلام، حث وزراء حركة عدم الانحياز في اجتماع نيودلهي إسرائيل على أن تستجيب فتؤكد امتثالها لجميع الاتفاقات المعقودة والتعهدات المقطوعة بين الأطراف المعنية على جميع المسارات خلال محادثات السلام.

وينبغي أن تستوثق هذه الدورة الاستثنائية الطارئة من أن كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة ستبذل، وأن التدابير الفعالة ستتخذ على الفور لإزالة العقبات الراهنة من طريق عملية السلام في الشرق الأوسط، تنفيذا للاتفاقات التي تم التوصل إليها سلفا.

إن وفد فييت نام يؤيد الوصول في وقت مبكر إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة من شأنها أن تضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته.

السيد رودريغيز باري (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد انعقدت هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في مواجهة أعمال غير مقبولة ولأسباب لا تقبل الجدل.

ففي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ قررت حكومة إسرائيل الشروع في بناء مستوطنات جديدة في جنوب القدس، في انتهاك صارخ لشروط عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولقد ناشد المجتمع الدولي، وبصفة خاصة دول الشرق الأوسط، مجلس الأمن في الأمم المتحدة على أمل أن يضطلع المجلس بمسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين وأن يعتمد تدابير مناسبة تطالب إسرائيل بإلغاء قرارها.

وعلى النقيض من إرادة المجتمع الدولي، منح مجلس الأمن السلطة المحتلة، بعجزه عن التصرف، حصانة كاملة من العقوبة على أعمالها.

وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، نظرت الجمعية العامة في الحالة في دورة طارئة واعتمدت القرار ٢٢٣/٥١ بأغلبية ساحقة. وكالمعتاد، لم يصوت سوى إسرائيل والولايات المتحدة ضد القرار. وبعد مرور أقل من ٢٤ ساعة على اعتماد ذلك القرار، أعلنت حكومة إسرائيل رسميا بدء أعمال البناء في المستوطنات الجديدة. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، طرحت المجموعة العربية المسألة على مجلس الأمن للمرة الثانية. وقدم مشروع قرار جديد، واستخدمت الولايات المتحدة مرة أخرى حقها في النقض.

وتبين الحقائق مرة أخرى أن مجلس الأمن ليس قادرا على الاضطلاع بمسؤوليته أو استخدام سلطاته لصيانة السلم والأمن الدوليين عندما يفرض عضو دائم مصالحه الخاصة بالهيمنة ويستخدم حقه في النقض على نحو تعسفي وغير مسؤول. ولهذا الأمر أهمية خاصة في حالات كهذه، حيث يوجد تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين، وتثار مشاعر الانشغال العالمية، وتستأثر المسألة بتأييد ساحق من المجتمع الدولي.

وتبين الحقائق المجردة أن النداءات المطالبة بالسلم والعدالة من شعوب الشرق الأوسط والأراضي العربية المحتلة لا يستمع إليها في مجلس الأمن. ولا تزال قدرة مجلس الأمن على إصدار القرارات واتخاذ الإجراء اللازم رهينة، نتيجة للخلل القائم في تكوين ذلك الجهاز وهيكله وتقليد حق النقض الذي عفا عليه الزمن والمناهض للديمقراطية، واستخدام ذلك الحق بلا قيود، وافتقار إجراءات المجلس إلى الديمقراطية والشفافية.

ولهذه الأسباب، من بين أسباب أخرى كثيرة، أيدت كوبا باعتبارها دولة عضوا في هذه المنظمة وفي حركة عدم الانحياز، عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة منذ البداية. إن ميثاق الأمم المتحدة يعطي سلطات واسعة للجمعية العامة في صيانة السلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن أحكام الميثاق لا تزال تفسر بأسلوب انتقائي وتحريفي مقيد يتناقض مع المصالح المشروعة لعضوية المنظمة. مع ذلك نجحت الإرادة السياسية للدول ذات السيادة، وها هي الجمعية العامة تتناول مرة أخرى، عملا بالقرار المعنون "متحدون من أجل السلام"، قضية الشعب الفلسطيني وجميع شعوب الشرق الأوسط، لتدافع بذلك عن مشاعر الجنس البشري وعن المصالح المشروعة للمجتمع الدولي.

وتضم كوبا نفسها إلى المجتمع الدولي في إدانته وشجبه القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، لأنه يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط وتحديا جديدا وغير مقبول لحق الشعب الفلسطيني وجميع شعوب الأراضي العربية المحتلة في مستقبل يسوده السلام.

ويتناقض المظهر المتجدد من سياسة إسرائيل العدوانية مع القانون الدولي ومع معظم المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧. وينتهك ذلك القرار جميع قرارات مجلس الأمن التي تتناول طبيعة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. ويشكل أيضا انتهاكا لقرارات الجمعية العامة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، تلك القرارات الملزمة سياسيا وأخلاقيا، لأنها اعتمدت من جانب الجهاز الوحيد المتمتع بصفة العالمية والمحفل السياسي الأعلى لهذه المنظمة.

ويعرض انتهاك إسرائيل لاتفاقي مدريد والخليل عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر ويشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وتعرب كوبا مرة أخرى عن توكيدها ودعمها حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة خاصة به تكون القدس عاصمتها وتطالب كوبا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وتدين كوبا بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة في القدس، لأنها تعبير عن السياسة العدوانية المستمرة لدولة محتلة بهدف تغيير وتعديل طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديموغرافي، عن طريق إجراءات وتدابير تشريعية وإدارية.

وتؤكد كوبا مرة أخرى أن المستوطنات الإسرائيلية في جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة في طريق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وتدين كوبا الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لأنها تشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما المادة الأولى التي تطالب باحترام أحكام الاتفاقية في ظل جميع الظروف. وتطالب كوبا إسرائيل بقبول سريان المفعول القانوني الدولي لاتفاقية جنيف الرابعة وانطباقها على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وتؤيد كوبا الموقف العادل والراسخ للبلدان العربية في مواجهة أعمال حكومة إسرائيل. وتأمل كوبا أن تتحمل الجمعية العامة مسؤوليتها بموجب الميثاق عن صيانة السلم والأمن الدوليين وترتفع إلى مستوى الظروف الخاصة التي جمعتنا هنا اليوم.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ترددت منذ السنوات الأولى لهذا العقد، سواء في هذه القاعة أو في قاعة مجلس الأمن، مقولة بأن السياسات العالمية دخلت حقبة جديدة من تعاون وتكافل أعظم فيما بين الأمم، وتحرر من التهديد بنشوب حرب عالمية شاملة. وقد انعكست هذه التغييرات في الأمم المتحدة، وتجلى ذلك في الأسلوب الفعال الذي نفذت به مختلف عمليات حفظ السلام للمساعدة في نزع فتيل الصراعات والتقليل من عدم الاستقرار إلى أدنى حد ممكن في جميع أرجاء العالم. ورغم أن عضويتنا في هذه المنظمة لا تتجاوز ست سنوات، وبالتالي لم نشارك في دورة من هذا النوع، قد

يبدو بالنسبة لبلد مثل جمهورية كوريا أن مناخ ما بعد الحرب الباردة الجديد هذا الذي يتسم بالتعاون والحوار فيما بين الأمم قد نفى الحاجة إلى آلية مؤسسية مثل دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة. ولسوء الطالع، أن الحال ليس كذلك.

من المحزن بصفة خاصة أن تجد عضوية الأمم المتحدة نفسها مضطرة إلى عقد دورة استثنائية طارئة لتناول مشكلة يتضح سببها بجلاء ويوجد حل واضح تماما لها. وفي الواقع، يقدم قرار الجمعية العامة المعتمد بأغلبية ساحقة في الشهر الماضي خطة مبدئية محددة تحديدا جيدا لكيفية حل الأزمة التي فجرتها التدابير الإسرائيلية في القدس الشرقية. وفي هذا المقام، لا يمكن لوفدي أن يغالي في التأكيد على أنه لو تمت الاستجابة للنداءات الرسمية - التي تطالب، في جملة أمور، بالامتناع عن جميع الأعمال التي تغير الحقائق على الأرض، ومن ثم تجهض مفاوضات المركز النهائي - لما كنا بحاجة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ولكن للأسف، ظلت الحالة دون تغيير.

ويشعر وفدي بالقلق بصفة خاصة لأن هذه المسألة التي تبدو بسيطة يمكن أن توجه ضربة قاتلة إلى عملية السلام برمتها، بالنظر إلى توقيت الإجراءات الإسرائيلية والحساسية التي تتسم بها. وكما ذكرنا من قبل، إن حل هذه الأزمة يكمن بالكامل في متناول الطرفين. فالأنشطة الاستيطانية يجب أن تتوقف بالكامل وفورا، ويجب، في نفس الوقت، أن تبدأ مناقشات صريحة ومفتوحة بلا قيود بشأن جميع المسائل المتبقية. وإذا لم تتخذ الخطوات المناسبة على نحو عاجل، فإننا نخشى أن يضيع زخم عملية السلام على نحو لا رجعة فيه. وفي هذا المضمار، نشعر بكل ثقة في حكمة وشجاعة كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين أثبتوا خلال التقدم المدهش الذي حققوه في عملية السلام حتى الآن، قدرتهم على التحرك قدما جنبا إلى جنب بروح من التعاون والمصالحة.

لقد ظلت جمهورية كوريا مؤيدا حازما ودائما لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا نزال مقتنعين بأن هذه العملية هي الطريق الوحيد الذي يمكنه أن يجعل المنطقة أكثر استقرارا ورخاء.

وعلى نفس المنوال، تابع المجتمع الدولي بإخلاص التطورات الإيجابية والسلبية لعملية السلام، لأن للحالة في الشرق الأوسط آثارا سياسية واقتصادية ذات أهمية عظيمة لا على صعيد المنطقة فحسب بل على صعيد العالم أيضا.

وعلى ضوء تاريخ هذا الموضوع، نؤمن أيضا بأن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء أمامهم الآن فرصة سانحة للتغلب في النهاية على مشاعر الحقد والريبة التي أصابت العلاقات بينهما طوال أجيال. والواقع أن الطرفين لو تمكنا من الابتعاد عن لهيب الصراع وتأملا في نوعية العالم الذي يريدان أن يخلفاه لأطفالهما، لتبين لهما بوضوح أن الطريق الوحيد الذي يجب أن تسير العلاقات عليه هو الطريق المؤدي إلى السلام والمصالحة.

ختاما يود وفدي أن يكرر أهمية الحوار بين الطرفين ويحث الطرفين على الجلوس معا بحماس والتزام جديدين ليتسنى بعث الحيوية في عملية السلام، والتوصل أخيرا إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد بوعلاي (البحرين): يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم، السيد الرئيس، وإلى معالي الأمين العام، بالشكر على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لضرورة عقدها في هذه الفترة.

لقد تابعت بلادي بقلق واستنكار قرار حكومة إسرائيل بالبدء في إقامة مستوطنة يهودية في قلب القدس، وبالتحديد في رأس العمود في جبل أبو غنيم، والتي تضم ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية. إن قرار حكومة إسرائيل الذي اتخذته في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ ببناء هذه المستوطنة الجديدة ضمن الأراضي التي تمت مصادرتها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ يدخل في نطاق إحكام الطوق حول مدينة القدس لتغيير طبيعتها السكانية والعمرانية ولتهويدها تمهيدا لفرض واقع جديد يكرس السياسة الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي المحتلة. وهذا التصرف يعتبر خرقا واضحا لكل القرارات الدولية والاتفاقات بعدم تغيير المركز القانوني لمدينة القدس وتركيبتها السكانية.

إن عزم سلطات إسرائيل على بناء مستوطنة في جبل أبو غنيم عمل استفزازي آخر يضاف إلى سلسلة من الإجراءات الاستفزازية التي كان آخرها فتح نفق في المدينة المقدسة. ولا يخفى على أحد أن هذه الأعمال تهدف إلى خلق واقع غير قانوني يكرس الاحتلال ويجلب المكاسب لإسرائيل في حالة وجود تسوية سياسية؛ ولو أن تلك التسوية غير واردة في ذهن الحكومة الإسرائيلية الحالية، لأنها ما فتئت تردد بأن القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل.

إن إسرائيل تحرم المواطنين الفلسطينيين من حقهم التاريخي والطبيعي في العيش في مدينتهم. وتتخذ الإجراءات لفصلها عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للعديد من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس والتي تنص بوضوح على أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل في المدينة هي لاغية وباطلة، وبالتالي فإنها ليس لها قيمة قانونية. كما أن هذه القرارات طالبت إسرائيل بأن تمتنع عن اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الرامية إلى تغيير المركز القانوني والتركيب الديموغرافي للمدينة.

إن عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ بناء على قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتوقيع إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، أدت إلى تطورات إيجابية في منطقة الشرق الأوسط. وبدأت ثمار عملية السلام تلوح في الأفق لشعوب المنطقة ولشعوب العالم بشكل عام، إلى أن أتت الحكومة الإسرائيلية الحالية التي اتبعت سياسات تتنافى مع اتفاقات والتزامات عملية السلام. وإن استمرارها في هذه السياسة سوف يؤدي إلى نسف هذه العملية وتدميرها والرجوع مرة أخرى إلى حالة العنف والغليان في المنطقة.

إن على إسرائيل أن تفهم أن الأوضاع الدولية قد تغيرت. وأنه لا يمكن العودة إلى عقلية المحتل واستمرار الاستيلاء على الأراضي بالقوة لأن ذلك سوف يؤدي بلا شك إلى عواقب وخيمة، علاوة على أن حق تقرير المصير للشعوب المحتلة، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، تضمنه المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة.

إن إسرائيل يجب أن تعي بأنها ليست في وضع يميزها عن باقي دول العالم التي تحترم أحكام القانون الدولي. وليس من حقها، مهما تسلحت بأي قوة، أن تفرض واقعا محددا يتفق مع توسعاتها ومصالحها فقط، لأن هناك أيضا مصالح للمجتمع الدولي. إضافة إلى أن سياسة الحكومة الحالية المتشددة لا تتمشى مع الانفراج في العلاقات الدولية.

إن عقد هذه الدورة الطارئة للجمعية العامة يهدف إلى مناقشة الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذا يتحتم على الجمعية العامة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحمل إسرائيل على وقف جميع هذه الأعمال، والتراجع الفوري عن اتخاذ أي قرارات تمس مدينة القدس، والتوقف تماما عن بناء مستوطنة أبو غنيم وأي أنشطة استيطانية من شأنها تغيير الواقع القائم بالفعل في المدينة.

إن دولة البحرين ترى أنه ينبغي للجمعية العامة التدخل الفوري لمنع إسرائيل من ممارسة سياستها التوسعية والاستيطانية التي من شأنها تهديد الوضع في المنطقة، وذلك من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ودعما لعملية السلام التي تنذر بالتوقف من جراء الأعمال الإسرائيلية الاستيطانية الاستفزازية. وكإجراء عملي، وجب علينا جميعا تأييد مشروع القرار المقدم للجمعية العامة في هذا الصدد والذي يهدف إلى منع هذه الأعمال، محافظة على استمرارية المفاوضات السلمية لضمان الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الجولان السوري والجنوب اللبناني.

السيد السمين (عمان): الكلام عن القدس الشريف والمقدسات الشريفة طويل جدا، ولا يمكننا حصره في وقت قصير. القدس قضية حساسة، فهي مهد الديانات. وكلنا يعرف أن القدس عربية احتلت من قبل إسرائيل، حالها حال بقية الأراضي العربية المحتلة. فإسرائيل سابقت الزمن في موضوع مستقبل هذه المدينة المقدسة، فهي تفرض الأمر الواقع. فمنذ تموز/يوليه ١٩٨١، عندما أصدرت قرارها غير المشروع

باعتبار مدينة القدس العربية العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل، وهي تكرس طبيعة هذا القرار كحقيقة ملموسة وثابتة على الأرض، من خلال إجراءات تهويدها وتغيير ملامحها الجغرافية وممارساتها ضد العرب الفلسطينيين من تهجير ومصادرة أراض وهدم منازل ومنع بناء منازل جديدة تحت ذرائع مختلفة، في الوقت الذي تمارس هي فيه بناء الآلاف من المنازل للمستوطنين اليهود.

إن عملية السلام بفعل الممارسات الإسرائيلية اللامسؤولة تنذر بانهيار حقيقي. فعلى الأرض بوادر لا تطمئن، إذ ازداد الأمر تعقيدا عندما قررت إسرائيل بناء مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. هذا القرار استنكره العالم أجمع، ومن هذا المحفل صدر القرار ٢٢٣/٥١ في آذار/مارس من هذا العام بعد أن استعصى على مجلس الأمن صدور قراره بفعل حق النقض (الفيتو) الأمريكي.

مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن، خاصة قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦)، وقرار الجمعية العامة الأخير ٢٢٣/٥١ لعام ١٩٩٧.

إن كل الشواهد التي تمارسها إسرائيل على أرض الواقع لا يمكن تفسيرها إلا في إطار تنكّر إسرائيل لكل الجهود الدولية التي تبذل، وضربها عرض الحائط بهذه الجهود، بما فيها القرارات الدولية ذات الصلة. وقد أشارت اتفاقية أوسلو وكذلك اتفاق طابا إلى أن قضايا القدس والاستيطان واللاجئين والحدود والمواقع العسكرية المحددة والحقوق المالية الفلسطينية يتم التفاوض فيها في المرحلة النهائية. وكان يفترض أن تبدأ هذه المرحلة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٦.

إن سلطنة عمان تؤكد مجددا تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتأييدها لموقف السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتثبيت سلطتها على جميع الأراضي، بما فيها القدس الشريف. وتطالب إسرائيل بالانصياع للقرارات الدولية، ووقف الاستيطان، خاصة المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم، وأية إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والجغرافي والقانوني والتاريخي للقدس. كما تطالبها بالالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن سلطنة عمان تؤكد على كافة ما اتخذ من قرارات عربية منذ قمة القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ والقرارات التي اتخذها مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، وهي ملتزمة بها، وتؤكد كذلك على قرارات القمة الإسلامية في إسلام أباد.

السيد صليبا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس على عقده هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. فعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة هو في حد ذاته تذكير بالتزام المجتمع الدولي بالسلم والأمن الدوليين. إنه يؤكد التفاهم بشأن المسؤولية الدائمة لهذه المنظمة عن قضية فلسطين. بل ويتصف بأهمية حاسمة أعظم لأنه يعزز رغبة المجتمع الدولي مرة أخرى في توطيد الثقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن البند قيد النظر ما زال موضع الاهتمام منذ وقت طويل. وقد جاهدت في معالجته شتى أجهزة هذه المنظمة. وأبدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رأيها في مناسبات مختلفة وأظهرت قلقها إزاء التطورات في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من إبداء رأيها هذا، لا تزال الأنشطة جارية على الأرض.

ولا يمكن أن ينظر إلى الأحداث التي حثتنا على عقد هذه الدورة بمعزل عن سياقها. كما أن الآثار المترتبة عليها لا يمكن تقييمها كأحداث لا تمس سوى جانب معين أو منطقة معينة. بل إن ما يتعين على المجتمع الدولي تقييمه هو إحباط الجهود الآيلة إلى بناء السلام، والأعمال التي تهدد بوقف عملية لم تتجذر إلا مؤخرا.

وينعم الشرق الأوسط بالأمل في مستقبل مختلف، مستقبل يمكن أن تعيش فيه المجتمعات المحلية والأجيال معا في ثقة ورجاء متبادل. ولقد شهدنا تطورات إيجابية مع اتفاقات الخليل الأخيرة كانت دلالة على رغبة الطرفين في بناء السلام، وإن إنشاء

وحدات سكنية جديدة في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية يتعارض تعارضا صارخا مع هذه الروح ويبعث على الأسى. وقد أدى إلى تصاعد أعمال العنف وعكس مسار عملية حساسة هي عملية بناء الثقة التي كانت حتى وقت قريب جدا الأمل الذي يرى المجتمعان الفلسطيني والإسرائيلي المستقبل من خلاله.

إن الأعمال التي تسعى إلى تغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل المؤسسي أو المركز للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، يمكن تفسيرها بأنها تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويبقى مركز القدس الشرقية رهنا بالمبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ولا سيما المبادئ المتعلقة بعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة.

لقد ذكر نائب رئيس وزراء بلادي، خلال المؤتمر الوزاري الأوروبي الشرق أوسطي الذي انعقد في الأسبوع الماضي في مالطة، أن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بأخطر مرحلة وأشدها حساسية. وقال إنه فيما ينبغي للشراكة الأوروبية الشرق الأوسطية ألا تتدخل مباشرة في عملية السلام، فإن بإمكانها أن تسهم في نجاحها عن طريق إيجاد كيفية التعامل على أفضل وجه بروح من تفاهم برشلونة. ويحدو حكومتي الأمل في أن تساعد الاتصالات التي أجريت والتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال ذلك الحدث بين الزعماء السياسيين للأطراف المعنية في إيجاد أساس لتجديد عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن احترام مبادئ القانون الدولي والمبادئ التي اتفقت عليها الأطراف في عملية السلام أمر هام إذا أريد التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

وتضم مالطة صوتها الى الأصوات الأخرى التي طالب زعماء المنطقة وما وراءها بتجديد الالتزام بأهداف السلام. فعن طريق التزام وشجاعة القادة يمكن للشعوب أن تجني منافع السلام، الذي نتكهن بأنه يمكن أن يصبح حقيقة واقعة لأجيال الاسرائيليين والفلسطينيين الذين عاشوا في ظل الريبة وقتا أطول مما ينبغي.

وتنضم مالطة الى المجتمع الدولي في المطالبة بالوقف الفوري التام لأعمال البناء في جبل أبو غنيم وغيرها من الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية الأخرى والتدابير والأعمال غير القانونية في القدس وفيما حولها، التي تعطل بطريقة أو أخرى، وكنتيجة لحقيقة قائمة أو متصورة، الاندفاعة العامة لعملية السلام.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ضرورية على غرار الدورات الاستثنائية المماثلة التي انعقدت على فترات متباعدة، ولنفس السبب دائما: أي وجود حالة خطيرة في الشرق الأوسط. والظروف في هذه المرة أكثر خطورة، لأن عملية السلام -عملية كان إطلاقها في غاية الصعوبة ولا تزال هشة - أصبحت مهددة بصورة خطيرة.

واسمحوا لي بأن أستذكر دورة تاريخية استثنائية طارئة في سنة ١٩٦٧. لقد كنت عضوا في الوفد الأفغاني وأخذت الكلمة في نفس هذه القاعة لأوضح أهمية ما تعنيه القدس بالنسبة لمسلمي العالم. والسيد أبا إيبان، الوزير الإسرائيلي، طمأن الجمعية بأن الحقوق الروحية للمسلمين والمسيحيين ستحترم. ولكن ما جرى منذ ذلك الحين يتناقض مع وعود السيد أبا إيبان المشهورة - وهكذا ظهرت الحالة التي نجد أنفسنا فيها الآن.

إن قضية القدس ليست ببساطة قضية فلسطينية أو عربية، وإنما هي إسلامية في المقام الأول. ولنتذكر أن الإسلام دين إبراهيمي. ويقول القرآن الكريم إن القدس هي العاصمة الروحية الأبدية لجميع المسلمين ولكل المؤمنين في كل أرجاء العالم. أما فيما يخص المسيحيين والقدس، فقد قرأ كثير من زملائنا هنا بيان قداسة البابا والبيانات المسيحية الأخرى.

قبل ثلاث سنوات اعتقد المجتمع الدولي أن أطراف الصراع اتفقت على المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها صيغة الأرض مقابل السلام. ولكنه اليوم يشعر بالقلق لأن رغبته في التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة تحبط بمعارضة الدولة التي تحتل الأراضي الفلسطينية. لقد تولدت الأزمة الحالية عن قرار الحكومة الإسرائيلية الشروع في بناء مستوطنة في ضاحية جبل أبو غنيم في جنوب شرقي القدس، الأمر الذي يمثل انتهاكا صارخا للاتفاقات التي أبرمت

في إطار عملية السلام ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا يمكن إلا أن يسبب تفاقم وضع سبق أن بلغ مرحلة الخطورة.

والواقع أن جزءا كبيرا من الأراضي الفلسطينية مازال محتلا. ولا تزال القدس العربية محتلة، والدولة المحتلة تبذل كل ما في وسعها لتدمير الطابع العربي للقدس. ويجري تشجيع المستوطنين المسلحين في الأراضي المحتلة على الاعتقاد بأن ملكية الأرض التي يعيشون فيها تعود إليهم منذ ألفي سنة. ويتدهور الوضع نتيجة الإغلاق المتكرر للحدود والتدابير الانفرادية التعسفية الأخرى التي تزعزع أسس التعايش السلمي.

وبالرغم من عجز مجلس الأمن، فنيا، عن اعتماد قرار بشأن الأزمة الراهنة، ثمة حقيقة تقررت سلفا، هي أن قراري مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و٤٧٦ (١٩٨٠) يبينان بجلاء وقوة أن أي تدابير من هذا القبيل تتخذها اسرائيل في القدس إنما هي غير قانونية وبالتالي باطلة ولاغية.

لقد أثبتت التجربة التاريخية بوضوح أن من لا يحترمون مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة لا يسيرون على طريق السلام. والذين يصرون بعناد على بناء مستوطنات في أراضي جيرانهم - وهي أراض تم الاستيلاء عليها بعد حرب عدوانية - سيواجهون دائما بمقاومة الناس الذين يعيشون في الأراضي المحتلة تلك، التي يعتبرونها وبحق ملكا لها.

والذين لا يخشون عواقب أعمالهم الانفرادية سيواجهون بتجدد الصراعات في المديين القريب والبعيد. والذين لا يحاولون بعزم تجنب دوامة العنف والكراهية لن يستجمعوا أبدا القوة اللازمة للتغلب على نتائج تجاهلهم للشروط العملية الضرورية للتعايش والسلام. والذين يتجاهلون مقتضيات التسوية السلمية المنصفة، أو المطالب والحقوق المشروعة للناس الخاضعين للاحتلال، من الواضح أنهم لا يأبهون بالسلم والأمن في المنطقة أو بمستقبل عملية السلام.

والذين لا يفعلون شيئا لبناء الثقة، ويقومون بدلا من ذلك بأعمال تحطم كل آمال السلام، لن يتذوقوا أبدا طعم التعايش السلمي مع جيرانهم.

إن بناء هذه المستوطنات يعني تدمير أسس السلام. والمجتمع الدولي لن يوافق أبدا على إهمال مبدأ التسوية التفاوضية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويطالب العالم الدولة المحتلة بأن تضع حدا لسياسة الاستعمار وأن تنهي التدابير من جانب واحد والدسائس التي تستهدف تدمير الطابع العربي للقدس الشريف. ونأمل أن يقدم مشروع قرار صباح الغد، وأن تقوم الجمعية بدراسته واعتماده.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع قرار قدم تحت الرمز A/ES 10/L.1 في إطار هذا البند، وهو متاح الآن على منضدة الوثائق خلف قاعة الجمعية العامة.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما تكلمت في الجمعية العامة في الشهر الماضي، لم يدر في خلدنا أنني سأتكلم مرة أخرى بشأن قضية فلسطين في القريب العاجل. ومرة أخرى، تجتمع الجمعية العامة لأن مجلس الأمن أصابه الجمود بسبب استخدام حق النقض. ومرة أخرى، يتوجب على الجمعية العامة، أعلى جهاز سياسي للأمم المتحدة، أن تنعقد لاتخاذ قرار بشأن مسألة هامة تتصل بالسلم والأمن.

وفي المؤتمر الوزاري الثاني عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، المعقود مؤخرا في نيودلهي، والذي اختتم أعماله قبل ما يزيد قليلا عن أسبوعين، حظيت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بالاستماع الى الرئيس عرفات، في دورة خاصة للمؤتمر الوزاري، وهو يقدم عرضا مفصلا عن حالة عملية السلام في الشرق الأوسط والآثار المترتبة على بناء اسرائيل مستوطنة في جبل أبو غنيم، جنوب القدس الشرقية.

واعتمد المؤتمر الوزاري أيضا بلاغا بشأن فلسطين. وأكد على أنه يجب اتخاذ التدابير الفعالة الجماعية فورا في الأمم المتحدة لمواجهة المشاكل التي نتجت عن فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته بسبب الافتقار المؤسف الى الإجماع فيما بين الأعضاء الدائمين. وتنفيذا لذلك الاقتراح نجتمع اليوم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

لقد تناول البلاغ النهائي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي مواصلة حكومة اسرائيل سياساتها في بناء المستوطنات اليهودية وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأعلن البلاغ أن هذه الأنشطة غير قانونية، وأن القيام بها يشكل انتهاكا للقرارات الدولية ذات الصلة، وخرقا للاتفاقات التعاقدية الملزمة والالتزامات والضمانات بين الأطراف المعنية.

وأعرب الوزراء عن تأييدهم لعملية السلام الجارية وكذلك عن قلقهم البالغ لأن حكومة اسرائيل لم تتقيد بالتزاماتها ولم تف بتعهداتها بتنفيذ أحكام الاتفاقات وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم لأن إسرائيل لم تحترم ولم تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الضروري أن توقف اسرائيل بناء مستوطنتها الجديدة في جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية. وكما قلت أمام هذه الجمعية في الشهر الماضي، كانت حكومتي ولا تزال تتمسك بالرأي بأن الخطوات التي تتخذ من جانب واحد والتي تتناقض مع الاتفاقات والتعهدات الماضية ستعطل عملية السلام في الشرق الأوسط وستعكر صفو الجو المطلوب لبناء الثقة المتبادلة اللازمة لعملية السلام إذا أريد للعملية أن تحقق التقدم.

ويحدونا وطيد الأمل بأن تدرك إسرائيل في القريب العاجل قوة الرأي العام الدولي، السائد عبر كل القارات، فتتخذ الإجراء اللازم لإعادة عملية السلام الى مسارها. والأهم من ذلك في هذه المرحلة بالنسبة للمجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهد الشامل لاستعادة عملية السلام في الشرق الأوسط، وبالنسبة للأطراف المعنية أن تكثف جميعا جهودها لإيجاد سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. والحاجة الى استعادة الثقة المتبادلة وتوطيدها يجب أن تكون شغلنا الشاغل.

ويجب وقف أية خطوات تنتقص من هذه الأهداف. ويأمل وفدي أن تكون الرسالة التي تصدر عن هذه الدورة الاستثنائية الطارئة أن المجتمع الدولي ملتزم بنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، النجاح الذي يعني جملة أمور منها أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وأن تعيش جميع دول المنطقة داخل حدودها المعترف بها دوليا.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه منذ الإعلان الذي صدر في هذا الصباح فيما يتعلق بالوثيقة A/ES-10/3، أبلغتني الأمانة العامة أن موريتانيا دفعت المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها بما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **سترد هذه المعلومة في النسخة النهائية من الوثيقة** A/ES-10/3.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥